

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه لقطاع التعليم العالي، وموضوعه إنتقال الأساتذة الجامعيين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال. تفضل أسبي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد أقدمت وزارتم على فتح باب الترشيح لانتقاء أساتذة جامعيين من بين الموظفين، غير أن فريق الاستقلالي وهو يثمن هذه الخطوة يجد في هذه الشروط حيفا واضحا بالنسبة لحملة الشواهد العلمية غير الموظفين المؤهلين لهذه المناصب، وسعيا وراء تكافؤ الفرص وامتصاص البطالة في صفوف المعطلين حملة الشواهد.

نسائلكم السيد الوزير، هل تفكر الوزارة بفتح الباب في وجه الشباب المعطل الحامل للشواهد العليا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلا السيد المستشار المحترم.

بداية أعلن على أنه خلال سنتين فقط، السنة الماضية وهذه السنة تم انتقال عدد المناصب المالية المخصصة للتعليم العالي السنة الماضية 2017، 400 منصب محدث و700 منصب في إطار التحويل.

بالنسبة لقانون المالية لهذا السنة 2018 حوالي 700 منصب محدث ومثلها فيما يتعلق بالمناصب المحولة، ومعلوم أن المناصب المحدثة هي مناصب جديدة إلا قلنا 400 و700 هي 1100 وهي مفتوحة لكافة الطلبة الحاصلين على الدكتوراه.

أما على الجميع في تقديري إلا أن يتوجه للجامعات الآن وزعنا عليها المناصب المالية بناء على واحد المجموعة من المعايير وشرعت الآن في الإعلان عن المناصب المالية في بوابتها الإلكترونية وكذلك في بوابة الجامعة

محضر الجلسة التاسعة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 28 ربيع الآخر 1439هـ (16 يناير 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

نحيط المجلس المقرر بأن رئيس الحكومة أودع لدى مكتب مجلس المستشارين مشروع قانون رقم 83.17 بتغيير القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يجبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بتأخير برمجة الأسئلة الموجهة لوزارتها إلى ما بعد الأسئلة الموجهة لقطاع التنمية المستدامة، نظرا لارتباط السيدة الوزيرة بنشاط حكومي طارئ.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 16 يناير 2018 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 43 سؤالا.

- عدد الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا.

كما أننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية ستخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

المتبقى.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:
شكرا جزيلًا.

في الحقيقة في التعقيب ديالك فنتحت لي واحد الفرصة باش نوضح، أولاً نزيد نأكد على أنه المناصب المحدثة اللي هي 400 منصب و700 منصب راه نتحدثوا على 1100 منصب مفتوحة في وجه حاملي الدكتوراه من غير الموظفين، باش تكون هاذ القضية واضحة.

المسألة الثانية اللي ثرتها هي مهمة جدا قضية المراقبة والتتبع، المساطر ديال إجراء المباريات محددة ويتم توزيع المناصب المالية على الجامعات بناء على معايير، أنا نقولها لك:

أولاً، التخصصات الجديدة؛

ثانياً، عدد الأساتذة المتوقع إحلتهم على التقاعد؛

ثالثاً، نسبة التأطير والإكتضاض.

تناخدوا واحد العدد ديال المعايير باش تنوزعوا المناصب على الجامعات، وكل جامعة جامعة تأخذ هاذ الشيء بعين الاعتبار وتتعدد مجلس الجامعة الذي بدوره بيت في توزيع المناصب المالية على المؤسسات، ومجلس الجامعة والجامعة هي التي تقوم بعملية فتح باب الترشيح والسهر على المباراة من البداية إلى النهاية.

دورنا، مجال اللي تفضلت، هو المراقبة، التتبع إن كانت هناك من طعون أحنا تتراقبها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال لأنه في نهاية المطاف اللي تيعلن على النتيجة بشكل رسمي وتياكد المنصب هي الوزارة، وبالتالي في الوقت اللي تتوصلنا طعون قانونية وعندها المصادقية ديالها ما ترددوش بصفة نهائية باش نعاودوا نطلبوا إعادة فتح المباراة من جديد.

فإذا كانت هناك طعون في هاذ الشأن هذا نحن منفتحون ومستعدون أن نتقبلها وأن ندرسها حالة، حالة، الكل في نهاية المطاف في سياق المحافظة على تكافؤ الفرص والأخذ بعين الاعتبار أولاً البعد الاجتماعي، مجال اللي ذكرت، وحاجيات الجامعة الحقيقية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

السؤال الثاني موضوعه، ملائمة مسالك التكوين مع حاجيات سوق الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات،

وعلى المعنيين بالأمر أن يتوجهوا مباشرة إلى إيداع ملفاتهم في هذا الشأن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة السيد أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة أحنا طرحنا لكم هذا السؤال لأنه نتوصلو بواحد العدد ديال الشكايات والتساؤلات من طرف شباب مغربي حاصل على الدكتوراه، وهو بالنسبة لهم ما يتفهّموا هاذ الأمر هذا، لأن بالنسبة لهم الشهادة هي اللي تتحول لواحد انه يولوج له اذ المنصب ديال أستاذ جامعي، تبيدلوا مجهود ديالهم وواحد العدد كبير منهم باغيين يمشيو لهاذ المجال ديال التعليم العالي، وبالتالي ما يتفهّموا أنه يمكن من بين الشروط أيضا الإضافية هو أنه يكون موظف، لدرجة أن شي وحدين يتقارحو عليهم يمشي يخلي الشهادة الدكتوراه ديالو والماستر والإجازة ويدخل بالبالكالوريا ويدوز شي مباراة يدخل للجامعة أو أي شيء من هذا القبيل، ومن بعد ذلك يمشي عاد يخرج الدبلومات ديالو باش يمشي حتى هو تكون عندو حظوظ أكثر باش يمكن يولوج لهاذ المنصب ديال أستاذ جامعي.

تبيان حيف أكيد أنه كايين حيف، ثم الوزارة لقات في هاذ الطريقة هذه حل باش تكبر العدد ديال الأساتذة الجامعيين 50% مناصب محدثة و50% من بين الموظفين، ولكن كان ممكن يكون اجتهاد أحسن من هذا باش تفتح أبواب أكبر عدد ديال المواطنين اللي عندهم الشهادة باش تكون الشهادة ديال الدكتوراه هي الأساس الذي يعتمد عليه لولوج هاذ المناصب، لأن حتى هي مناصب وخا تيم التحويل ولكن راه مناصب اللي خصها تكون جديدة بالنسبة للأساتذة الجامعيين، إذا غير مفهوم بالنسبة لهاذ الناس.

تكلمت على سنتين وكاين اللي تتكلم على أربع سنوات وخمس سنوات وهو تينظر باش يتفتح هاذ الباب، ثم التوزيع راه ما كايين متساوي على الجهات، بلا ما تتكلم على قطة أساسية خص السيد الوزير يبذل فيها واحد المجهود كبير ديال المراقبة، هو هاذك الشروط اللي تتوضع في ذاك الطلبات ديال الترشيح باش ما يكونش هاذ الشيء هذا المقاس بالنسبة للأساتذة اللي تيدخلو.
والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للرد على التعقيب السيد كاتب الدولة في حدود الوقت

واحنا عندنا واحنا نتصنعو مثلا الطيارات أو السيارات احنا خاصنا نكبرو ونوسعو هاذ الميادين هاذي اللي نوفره لهاد الناس فرص ديال الشغل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:
شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا السؤال الأزلي الذي يطرح دائما وهو الملاءمة ما بين التكوين وحاجيات سوق الشغل، السؤال راه فيه شقين، فيه التعليم العالي والتكوين وفيه سوق الشغل، بمعنى أنه المسألة راه فيها تعدد الشركاء وأطراف اللي عندهم علاقة بهذا المجال من القطاعات الحكومية المعنية، المقاول، التسهيلات الجبائية فيما يتعلق بالمالية إلخ، على كل حال هذا ما غندخلش فيه.

أنا غنتكلم فقط على ما يتعلق بالإجراءات التي نتخذها عادة فيما يتعلق بالملاءمة بين التكوينات الجامعية وحاجات سوق الشغل، هذا همنا المشترك وما كاينش شي حاجة اللي تنفكرو فيها قد هاذي.

ولكن هناك واحد مجموعة من المعادلات خاصنا نحلوها، مثلا تنطرحو سؤال تقولو من حق كل واحد أنه يدخل للتعليم العالي، وهنا تنتلقى أسئلة من طرف السادة المستشارين والنواب المحترمين أنه ينبغي أن نفتح فرص التكوين لكل الحاصلين على البكالوريا وبعد أوفر وكل واحد عندو الحق في التعليم الجامعي، إذن دائما كينطرح هاذ القضية ديال واش كل واحد غادي يولج للجامعة، المفروض أنه سيجد بعد التخرج مباشرة الفرصة ديالو في سوق الشغل.

المسألة الثانية، باش يمكن لنا نقلصو هاذ الهوة ما بين التكوين وسوق الشغل كناخدو واحد العدد ديال الإجراءات:

أولا، معلوم أن المؤسسات ديال التعليم العالي فيها مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، كلية الآداب والحقوق إلخ، كنهاولو نرفعو فيها الإجازات المهنية المرتبطة بسوق الشغل مازال ضعيفة لحد الساعة احنا في حدود حوالي 4.5% نطمح إلى أن نصل إلى 10%، ولكن بالمقابل عندنا المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود بحال مدارس المهندسين وكليات الطب وغيرها، هاذي (le taux d'insertion) فيها طالع نسبيا، واحنا متبعين هاذ الشي بالإحصاءات، إنما عندنا واحد العدد ديال الإجراءات أخرى ما قبل التعليم الجامعي، كنشغلو الآن على التوجيه المبكر، كنشغلو على إصلاح نظام البكالوريا من أجل تقليص العدد ديال

السيد الوزير، في الحقيقة السؤال دالنا ديال الملائمة ما بين مسالك التكوين ومتطلبات الشغل في بلادنا، سبقتنا وطرحناه على الحكومة اللي قبل منكم، وسبقتنا طرحناه للوزير ديال القطاع، ولكن الجواب السيد الوزير كان جوابا غير كافيا وغير شافيا.

السيد الوزير، خاصكم تعرفوا بأن مجموعة من الشباب المغربي حاملي الشهادات العليا أو شهادة ديال الماستر أو (licence) أو دبلومات ديال التكوين أنهم في عزلة تامة، أن مجموعة ديال الشباب عاطلين وعاجزين أنهم يولجوا سوق الشغل، هذا شكون تيتحمل المسؤولية ديالو السيد الوزير؟ خاصو يكون احنا الحكومة والتكوين يكونوا في خط متوازن، دبا احنا إلى كنا نتنجو واحد العدد ديال حاملي الشهادات أننا نتعجزو أننا ندجهم في سوق الشغل.

السيد الوزير،

نعطيك على سبيل المثال مثلا المناطق اللي تترخر بواحد المؤهلات اللي هي طبيعية مثلا كورزازات، اللي علاش ما تخلقوش مراكز ديال التكوين ديال الطاقات المتجددة؟ مثلا أزيلال احنا عندنا في الجماعات القروية وفي الجهة ككل علاش ما تخلقوش مراكز ديال التكوين ديال الفلاحة؟ مراكز ديال التكوين ديال الزراعة اللي تمتص شوية الغضب وتخلق فرص ديال الشغل السيد الوزير.

في الحقيقة كما تعلمون السيد الوزير هاذ الأفواج اللي تخرجت تخرجت بواحد التكلفة باهظة سواء لا من الجهة ديال الدولة أو التكلفة الأسرية، فاش هاذ الناس تخرجوا ووجدوا هاذ الشواهد دياهم العليا، أنا طرحنا في لقاءات متواصلة معهم كبرلمانيين أن السؤال الجوهرى والسؤال الوحيد، ها احنا قرينا ووصلنا واخذينا شواهد ولكن شكون اللي يتحمل المسؤولية اللي غادي يخدم هاذ الناس؟ وهاذ الناس عوض يكونوا منتجين وعوض نتجو رأسال بشري أنه يكون منتج للدولة ومنتج للعائلة ديالو ومنتج للمجتمع ديالو، ولينا نتنجو رأسال بشري أنه عالة على المجتمع.

دبا تشوفو هاذ الاحتقانات السيد الوزير اللي كاين اللي تترجمها غير حاملي الشواهد، (c'est normal) لأنه يأس لأن الشباب ديالو دوزو في القراية وتكلف وقرا ودمر وكل شي وبالتالي أنه تيلقى راسو أمام باب مسدود أنه ما يمكنش يولج لسوق الشغل، أش تدير؟ خاصو يتزعم الاحتجاجات وينوض الصداق ويكون جزء من المشكل.

السيد الوزير،

بغينكم تخلقو واحد الجيل ديال الثقة بين المواطن وبين الحكومة، أتم كحكومة أنكم خاصكم تخلقوا واحد أنه يتيق فيكم المواطن، وباش يتيق فيكم المواطن أنكم تعطيوه وعود وتكونوا عند الوعود دياكم، أن إلى خدم هاذ السيد أش غنوجدو ليه، (sinon) لاش هاذ الكليات وهاذ الجامعات وهاذ مراكز التكوين، لاش السيد الوزير؟

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم

العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلًا السيد المستشار المحترم.

أشترتم إلى أنه هاذ السنة هي سنة مفصلية في تاريخ إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في بلادنا، ذلك أنها ستشهد ميلاد أول قانون إطار لإصلاح المنظومة منذ الاستقلال إلى اليوم، ينتظر إن شاء الله قريبًا أن يعرض على المجلس الوزاري بعدما تمت دراسته في مجلس الحكومة، وأعتقد أن هذا التفاعل الإيجابي الحاصل اليوم مع هذا القانون، باعتبار مركزته في عملية الإصلاح، هي مهمة جدا، وعلى كل حال سنتفاعل إيجابيا مع الشركاء ديالنا، مع النواب، مع المستشارين، في الوقت الي غادي يجي هاذ القانون لمسطرة المصادقة.

هاذ الإصلاح ديال التعليم العالي، فيه شقين:

فيه شق هيكلية كبير، وفيه أشياء الي هي كعتبرها أولوية على

مستوى القطاع ديال الوزارة.

في الشق الهيكلية الكبير، هناك إصلاح قانون الإطار 01.00، المنظم للتعليم العالي، هاذ القانون هذا علاش تأخر؟ لأنه ما يمكنش يخرج بلا ما يخرج القانون الإطار هذا الي تكلمنا عليه، الي من المفروض أنه يجي.

المسألة الثانية، التي يتضمنها هذا الإصلاح، أولا، نحن في حاجة إلى خريطة جامعية وطنية مهيكلية، هذا واحد الورش كبير وكبير جدا، نحاول أن نلأئم فيه ما بين العرض الجامعي وما بين الجهوية المتقدمة، هذا ورش.

الورش الثاني، هو الي ذكرتو حول الإصلاح ديال قانون الإطار 01.00 لأنه من 2000، هذا القانون من 2000 إلى اليوم فيه ثغرات كثيرة، فيه أشياء استجدت في المجال ديال التعليم العالي، ولكن مع ذلك غير مستوعبة من طرف القانون، يكفي نعطيك على أنه مكونات التعليم العالي اليوم، القانون الإطار كيتكلم على ثلاثة، وواقع الحال اليوم خمسة مكونات.

كايئة مؤسسات التعليم العالي التابعة للجامعة، غير التابعة للجامعة، الخاص، المؤسسات الشريكة والمؤسسات الأجنبية التي أرادت أن تفتح فروعا لها في المغرب، هذا هو (le package) وكثير من الناس يخلطون ما بين إصلاح الجامعة الي هي جزء من هذا الإصلاح الكبير، وبين إصلاح التعليم العالي الي يضم هذه المكونات كلها.

نعطي بعض الفلاشات فيما يتعلق بالجزء الثاني الي هو سميتو إجرائي، أولا أنا قمت بواحد الجولة والحمد لله ختمتها هاذ اليوم، اليوم بالضبط راني

الشعب، وعاود كنىشغلوا ما بعد التخرج على المواكبة ديال الخريجين عن طريق جوج ديال الآليات:

الآلية الأولى هي (l'ANAPEC) كما تعلمون، وعندنا معها تعاون قوي وقوي جدا، ويكفي نقول لك على أنه الآن في وسط الجامعات كايئة الوكالات ديال (l'ANAPEC) باش يوجهوا الطلبة.

ثم على مستوى وزارة التشغيل، تم إحداث المرصد الوطني للتشغيل، اللي البور ديالو هو يزودنا احنا في الجامعة بالمعطيات المتعلقة بسوق الشغل والحاجيات المستقبلية ديال مثلا واحد 5 سنوات، 6 سنوات، 10 سنوات، باش احنا كذلك ناخذوها بعين الاعتبار في اعتماد التكوينات داخل الجامعات، وهكذا يحصل هاذ النوع من التعاون ما بين القطاع ديال التشغيل، القطاع ديال التكوين والمقاولة باش نخلو هاذ المعادلة هاذي.

شكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

في بضع ثواني، مازال لكم واحد 5 أو 6 ديال الثواني، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البركات:

السيد الوزير،

احنا الي غادي نقولو لكم احنا كفريق، احنا ابغيناكم، وكنطلبو منكم أنكم ترجعوا الثقة ديال حاملي الشهادات المواطنين ديالنا المغاربة في الحكومة المغربية ديالنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث، موضوعه إصلاح التعليم العالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لبسط السؤال، تفضل السي..

المستشار السيد يحنه بيمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أطلقت الحكومة ورش إصلاح التعليم العالي، بناء على الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 التي أعدها المجلس الأعلى للتعليم والتي على ضوءها تم إعداد مشروع قانون إطار.

بناء عليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول ما يلي:

1- ما هي الخطوط العريضة للإستراتيجية الإصلاح المقترحة؟

2- ما هي الإجراءات المتخذة لتنزيل هذه الإصلاحات؟

مدينة الداخلة أو مدينة العيون أو ولكم واسع النظر السيد الوزير أتوما اللي تختارو المكان فين كان، وهذا راه مطلب ملح تطالب به جميع الساكنة ديال الأقاليم الجنوبية.

السيد الوزير المحترم، إن التعليم مثل الماء والهوى كما قال المفكر طه حسين فلنرتقي بهذا القطاع الاستراتيجي من منطلق..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار انتهى الوقت، شكرا انتهى الوقت.

ما ابقاش لك الوقت، وأنا نعطيك واحد 10 ثواني السيد كاتب الدولة هو في الواقع، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلفا بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلًا السيد الرئيس على الأريحية ديالك في كل الأحوال القانون الإطار اللي تكلمت عليه هو غادي يجي إن شاء الله بعد المصادقة عليه في المجلس الوزاري للنقاش، وهناك سنتحدث عنه بالتفصيل اللازم ونقدم التوضيحات اللازمة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه هزلة التعويضات العائلية، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن هزلة التعويضات العائلية السيد الوزير، تسائل الحكومة هل في نية الحكومة الزيادة في هذه التعويضات؟ كيف ذلك؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد بنعبد القادر الوزير، المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار على تفضلكم بهذا السؤال.

كتعرفوا بأن التعويضات العائلية كان تم الإحداث ديالها موازاة مع إحداث النظام الأساسي العام ديال الوظيفة العمومية، واللي صدر بشأنها

جيت من آخر لقاء بجامعة محمد الخامس من نونبر إلى اليوم جلت الجامعات المغربية كلها، من بدايتها إلى نهايتها، عندنا الخلاصات الآن الحمد لله متوفرة، ويتوقع أن نعقد في غضون الشهر القادم إن شاء الله اليوم الوطني حول الإصلاح البيداغوجي واللي غادي يكون بواحد الصبغة تشاركية مع النقابات، مع الجامعات، مع المناولة باش يمكن نوجدو واحد التصور الذي ينسجم ومقتضيات القانون الإطار الذي ننتظر صدوره إن شاء الله. شكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد يحفضه بيمبارك:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تفاعلا مع جوابكم القيم السيد الوزير المحترم، نؤكد في الفريق الحركي دعمنا لكل مبادرة إصلاحية تستهدف الارتقاء بالمنظومة التعليمية، خاصة فيما يتعلق بإجبارية وتعميم التمدريس منذ سن 4 سنوات وإدماج التعليم الأولي في المنظومة التربوية العمومية وضرورة إتقان لغتين رسميتين العربية والأمازيغية وكذا اللغات الأجنبية وتصحيح الاختلال والازدواجية في لغة التدريس بالتخصصات العلمية.

وفي نفس السياق، نسجل بعض الملاحظات والمؤاخذات حول مشاريع الإصلاح المقترحة وتمثل فيما يلي:

أولا، اقتراح بعض رسوم التسجيل، بمؤسسة التعليم العالي على الأسر الميسورة دون إبراز معايير لتحديد الأسر المستهدفة، مما يعزز التخوف على ضرب المجانية كما كنسب وبالتالي إقبال كاهل الأسر الفقيرة والمتوسطة، علما أن معظم الأسر القابلة للتصنيف في دائرة المقترح تدرس أبناءها في التعليم الخاص أو خارج الوطن.

كما أن أزيد من 80% من طلبة الجامعات والمعاهد العليا تشملهم المنحة الجامعية فهل يعني هذا السيد الوزير المحترم قرار تراجع عن منح هذه المنحة في وقت تنطلع جميعا إلى تعميمها.

ثانيا، اقتراح مساهمة الجماعات الترابية في تمويل التعليم مما يعزز هشاشتها في ظل ميزانيتها المحدودة.

ثالثا، نقتراح التركيز على دعم استقلالية الجامعة، وكذا الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ودعم البحث العلمي ماديا ومعنويا، وإشراك مختلف المكونات المجتمعية قصد تملك هذا الإصلاح.

رابعا، السيد الوزير، بناء جامعة قائمة الذات في كل جهة من جهات المملكة، وخاصة الأقاليم الجنوبية السيد الوزير المحترم وجهة درعة تافيلالت وهذا كان مطلبنا في الحكومات المتعاقبة، ونتمناو من الحكومة الحالية تخرج هذا المشروع لحيز الوجود وهو بناء جامعة في الأقاليم الجنوبية سواء في

واحد المرسوم 27 نوفمبر يحدد الشروط ديال منح التعويضات العائلية للموظفين والعسكريين ومستخدمي الدولة والبلديات. والغاية هي بطبيعة الحال مساعدة الموظفين والمستخدمين لتحمل المصاريف ديال الأبناء ديالهم، كيفاش تم هاذ التعويضات؟ أنها تمنح للموظف هاذ التعويضات العائلية على 6 أولاد دون ترتيب، بحيث أنه تتمح للموظف 200 درهم على كل ولد من الأولاد الثلاث الأوائل و36 درهم على كل ولد من الأولاد الثلاث الباقين، وتيستافد الموظف بمقتضى هاذ المرسوم بالإضافة لهاذ التعويضات العائلية من المنحة ديال الازدياد اللي مبلغها 150 درهم على كل مولود في حدود 6 ديال الأولاد. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هاذ المبالغ ديال التعويضات العائلية اللي تم الإحداث ديالها في 58 راه في البداية كان المبلغ ديالها 23 درهم، وعرفت زيادات متعددة، كانت آخرها هي الزيادة ديال 2008، بحيث أنه ثم الرفع ديال هاذ التعويضات عن كل ولد وانتقلت في 2008 من 150 إلى 200 درهم، وكانت الكلفة آنذاك هي 560 مليون درهم.

كذلك كايين واحد المرسوم في 2004 اللي تعيني الموظفين والمستخدمين ديال الدولة وديال البلديات من الإدلاء بالشهادات المدرسية للأبناء ديالهم باش يقدرُوا يستافدُوا من هاذ المنحة، يعني الأبناء اللي تنقل الأعمار ديالهم على 21 سنة. وبطبيعة الحال فالحكومة تتفهم هاذ السؤال المطروح المتعلق بالقيمة ديال هاذ المنحة ديال التعويضات العائلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير.

الحقيقة احنا داخل الفريق الاستقلالي، وحينما وضعنا هذا السؤال هو في الحقيقة تصريف لأسئلة كبرى وهاذ الأسئلة الكبرى تتعلق حقيقة بغياب الحوار الاجتماعي، وليس هناك مكان آخر لطرح هذا النوع من الأسئلة هو عن طريق قبة البرلمان.

نتكلم السيد الوزير عن 10 سنين في عدم زيادة في تعويضات عائلية كانت هزيلة جدا، وتزيد هزلة مع ضعف القدرة الشرائية للمواطنين والغلاء اللي تتعرفو المواد الاستهلاكية وتتعرفو جميع مناحي الحياة ديال الطبقة الشغيلة المغربية، هذا الغلاء في الحقيقة لا يوازيه أي دور تتقوم به الحكومة، لا الحكومة اللي من قبل ولا هاذ الحكومة الحالية في التخفيف من العبء اللي تيعيشوه الطبقة الشغيلة المغربية.

احنا تكلمنا عن تحسين الدخل السيد الوزير، ومن بين الشروط

أنا نتظن على أنه حان الوقت في غياب، كيف ما قلت لك، الحوار الاجتماعي على أنكم تديروا حلول ولو حلول تنعتبرها ترقية، ولكنها ستخفف المعاناة نوعا ما وستعطي بعض الحقوق التي طالما طالبنا بها لا داخل قبة البرلمان ولا عبر اللقاءات اللي تتم، ولكن أنا نتقول السيد الوزير على أنه هذا الموضوع ديال التعويضات العائلية أصبح شغل شاغل، بل أصبحنا المجمع يعاب علينا ضعف هاذ التعويضات.

أولا من الناحية لا القانونية ولكن كذلك حتى من الناحية الإجرائية وكذلك يعاب على أنه هذي أشياء اللي هي اجتماعية، والحكومة دائما تتغنى بأنه مشاريع الميزانية الاجتماعية أبسط مسألة اجتماعية هي التعويضات العائلية التي لم تحركها منذ 10 سنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير المنتدب للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقي السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة

وبالوظيفة العمومية:

تفضلتم، السيد المستشار المحترم، بالحديث على الحوار الاجتماعي، وهي مناسبة للتأكيد على أن مراجعة نظام التعويضات العائلية لا يمكن أن يتم إلا في إطار الحوار الاجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين، على اعتبار الكل متفق على أن هاذ التعويضات العائلية هي مكون أساسي في مجال تحسين دخل الموظفين، لكن لا ننسى بأن الأمر لا يتعلق فقط بموظفين بل يشمل حتى القطاع الخاص.

وشكرا السيد المستشار.

مدة انتدابهم كممثلين ديال الموظفين في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، وبالتالي جات على التوالي انتخابات ممثلي الموظفين في اللجان المذكورة في 3 يونيو 2015، وتم الانتخاب ديال ممثلي الموظفين في 26 أبريل 2016، ولكن لم يتم استكمال التشكيلة ديال المجلس، خاصة بالنسبة للممثل ديال الإدارة والجماعات الترابية، نظرا للتغيرات اللي تيعرفها الجميع اللي عرفتها بعض الإدارات العمومية، فيما يهم تعيين بعض المسؤولين الذين هم أعضاء بالصفة في المجلس، وأعتقد بأن هاذ جوج المكونات ديال الإدارة العمومية وديال الإدارات الترابية سنتوصل قريبا بالتعيينات ديالهم، وغادي نمشيو مباشرة قريبا لعقد الدورة ديال المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على تفضلكم بالإجابة على هذا السؤال، لكن في الحقيقة الأسباب غير مقنعة نهائيا، خاصة وأن ممثلي الإدارات تعيينهم الحكومة، وبالتالي هناك قرار سياسي لعدم تفعيل دور هاذ المجلس، وسأعطيكم أمثلة على ذلك:

هذا المجلس عقد آخر اجتماع له منذ سنة 2014، وأنا كنت عضوا بهذا المجلس حين كان في جدول أعماله التشغيل بالعقدة وتنقيل الموظفين، وأنداك رفض ممثلو الأجراء النقاش في موضوع اعتبرناه آنذاك أنه سيضرب في العمق المكتسبات ديال الموظفين والوظيفة العمومية، كيبان على أنه الخلفية الحقيقية لتعطيل هذا المجلس هي خلفية سياسية، لأنه في 2014 من ذاك المجلس للجمع العام اللي بقى مفتوح إلى يومنا هذا لم يعقد الجمع العام اجتماعا له.

طبعا غادي نقولو الدور الاستشاري ديال هذا المجلس وكل المشاريع ديال القوانين كنتناقش في هذا المجلس رغم أنه استشاري، إلا أن الحكومة باش تمرر واحد المجموعة ديال القوانين اعتمدت على تهريب النقاش من داخل هذا المجلس، وبالتالي لم تحترموا السيد الوزير لا القانون، لا المادة 13 من الدستور اللي تلح على الحكومة باش تخلق هذه الهيآت الاستشارية مع الممثلين ديال الأجراء، والاستغراب الكبير هو الانسحاب ديال ممثلي الموظفين وخرجت في الجريدة الرسمية في الحكومة السابقة، التشغيل بالعقدة وفي الجريدة الرسمية تتخرجوا وبعد استشارة المجلس الأعلى للوظيفة العمومية في دورته العادية المنعقدة بتاريخ 10 يونيو 2014، وهذه الدورة عرفت انسحاب ديال كل الممثلين ديال الموظفين بمختلف مكوناتهم النقابية.

وبالتالي نعتبر هاذ إخراج ديال هاذ القانون في الجريدة الرسمية هو أنه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، اجتماعات المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

تنص مقتضيات المادة 7 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية على أن المجلس الأعلى للوظيفة العمومية يعقد جمعه العام مرة واحدة في السنة على الأقل، والحالة أنه منذ 3 ماي 2016 تاريخ الإعلان عن نتائج انتخاب هذا المجلس لم يعقد أي اجتماع، لهذا نسألكم السيد الوزير عن دواعي تجميد اجتماعات هاذ الهيئة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بإصلاح الإدارة

وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار على تفضلكم بهذا السؤال.

كيف ما ذكرت المجلس الأعلى للوظيفة العمومية تم إحداثه في إطار النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ديال فبراير 58 كهيئة استشارية كتمكن الموظفين من المشاركة في إعداد وفي تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالوظيفة العمومية وموولة له واحد العدد ديال الاختصاصات خاصة النظر الاستشاري في عدد من مشاريع القوانين وتعديل النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

نتعرفوا بأن التركيبة، وهذا لا بد كمدخل الجواب على السؤال ديالكم، التركيبة ديال المجلس الأعلى للوظيفة العمومية هي أنها تضم من جانب ممثلي الإدارة 24 عضو رسمي و24 عضو نائب، وممثلين عن الموظفين يعني العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية، 24 أيضا عضو رسمي و24 نائب، ويتم الانتخاب ديالهم من طرف الهيئة الناخبة اللي تتكون ممثلي الموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

لكن نتعلمو أيضا السيد المستشار، بأن المدة ديال الانتداب ديال الممثلين ديال الموظفين في اللجان الإدارية انتهت سنة 2015، ومعها انتهت

جدا، واش كاين أيضا بداية تفكير أو توجه جديد للحكومة لتمكين الجالية المغربية من لعب دور أهم وأكبر في التنمية ديال بلادنا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ولكم الكلمة للسيد الوزير المنتدب للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عبد الكريم ابو عتيق الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي مكلفا بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

بغيت في البداية نشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على هاذ السؤال ديالو، لأنه مهم وداخل في صميم الاهتمامات ديالنا.

أولا بعض الأرقام للاستئناس، تحويلات المغاربة في العالم هي 62 مليار درهم، 7% مساهمة في الناتج الداخلي الخام، الودائع في الأبنك الوطنية هي 21%، 148 مليار درهم، إذن كاين حضور، رغم أن هاذ 62 مليار ما كمنشركش مباشرة في الاستثمار لكن مساهمة في الاقتصاد الوطني هادي معطيات مهمة.

بطبيعة الحال كاين جوج آليات الآن ديال الاستثمار، إما صندوق الاستثمار اللي موجه لمغاربة العالم واللي الدولة كمنساهم فيه في حدود 10% على أساس أنه ما يفوتش الاستثمار 5 مليون ديال درهم، وأن المعني بالأمر خاصو يجيب 25% بالعملة الصعبة.

الآلية الثانية هي الجهة "13" نعتبرها هو الجواب على السؤال ديالكم السيد المستشار، ما يمكنش غدا نتخيلو ديناميكية اقتصادية في غياب واحد الجهة ديال مغاربة العالم وهما 5 مليون واللي فيها كفاءات استثنائية، لأن ماشي المهم هما الفلوس أو الإمكانيات المالية، هو الرصيد المعرفي، تراكم التجارب وحضورهم كصناع قرار في مجموعة من الدول واللي يمكن - ماشي يمكن - غادي يكون أكيد غنى في واحد المشروع مجتمعي.

احنا تنشغلو الجهة "13" هادي فالأسبوع الماضي كنا في فرنسا احنا غنديرو جولات، وهنا الهدف هو استقطاب مجموعة من النخب المغربية اللي غدا خاصها تكون حاضرة في القرارات الاقتصادية الكبرى.
شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

افتراء على أعضاء المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

لكم الكلمة إذا رغبت في ذلك السيد الوزير المنتدب للرد على التعقيب تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار.

سؤالك هذا على غياب الإرادة السياسية أو الإصرار السياسي على تغييب المجلس الأعلى للوظيفة العمومية كيتقى آلية لمراقبة ومساءلة الحكومة، لكن هذه الحكومة اللي في عمرها 7 أشهر، إذا بغيتي تسائل الحكومة الأخرى على الأثير فحق التعبير مضمون في المملكة المغربية.

الحكومة بصدد مراجعة تشكيلة واختصاصات المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، باش يقوم بالدور الحقيقي ديالو ولا حديث عن إصلاح الوظيفة العمومية بدون مجلس الأعلى اللي غينعقد قريبا.
وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ونواصل مع سؤال فريد موجه لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وموضوعه دور الجالية في التنمية الوطنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السي المكاوي.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير طبعنا بلادنا قامت بمجهودات كبيرة تجاه الجالية المغربية بالخارج في السنوات الأخيرة، من ناحية الإدماج ديالهم في بلادهم وفي بلد المهجر وفي العودة ديالهم إما بصفة موسمية أو بصفة دائمة والمساعدة ديالهم على كل حال في عدد من المجالات.

اليوم السبب ديال السؤال ديالنا هو أنه كاينة واحد العدد ديال الدول اللي اعتمدت على الجالية ديالها باش تساهم بواحد النصيب أكبر في التنمية. إذن هذا هو التساؤل ديالنا اليوم، بغينا نشوفو واش الحكومة واحنا كنتكلمو في المغرب اليوم على نموذج جديد للتنمية، وتبارك الله الجالية ديالنا لا من ناحية العدد لا من ناحية الإمكانيات والكفاءات والقدرات مهمة

على مغاربة العالم وتوابعهم.
والآن في كل التحركات ديانا واللقاءات تيمشي معنا ممثل اتحاد
مقاومات المغرب، بغينا نقولهم بأنهم خصهم يكونوا وسطاء مع الأسواق
الأجنبية المنتوج المغربي، بغينا بأن الكفاءة التي راكموها في الخارج يجبو
يمارسها هنا، احنا اعتقدنا بأن الجيل الثاني الثالث غادي يكون داخل
الاستثمار.

الآن تنشغلوا بهاذ الآلية، الجهة "13" جواب عليه، متفقين بأنه
سنوات متعددة ما كانش مساهمة مباشرة في الاستثمار كان في تنشيط
الاقتصاد، الآن خص تكون المساهمة حيث 62 مليار راه رقم أساسي في
المعادلة راه تقريبا هي مداخيل السياحة.

فإذن هذه خطوة محممة بدأت الآن خصنا ندعموها وتقويوها ومغاربة
العالم ماشي فقط أوروبا غادي يكونوا غدا في إفريقيا كابينين في أمريكا،
كابينين في أمريكا اللاتينية واحنا مراهنين على أن الجيل الثاني غادي يكون
واحد القوة ضاربة في الاستثمار، لذلك هاذ التحول هو تحول ثقافي غادي
يطلب المواكبة ديالو، شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة
التشريعية.

السؤال الموالي والفريد الموجه كذلك لقطاع النقل، وموضوعه المشاكل
التي يعانها قطاع النقل الدولي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق
الأصالة والمعاصرة لبطس السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني أخواني المستشارين،

السيد الوزير، يعرف قطاع النقل الدولي جملة من المشاكل التي بقيت
معلقة بدون حلول، الشيء الذي دفع العديد من مهني القطاع النقل الدولي
إلى القيام بوقفات احتجاجية في أكثر الموانئ المغربية.

وعليه نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تعتمرون
اتخاذها لإيجاد حل لهذه المشاكل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال تفضل.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع اعطينونا بعض الأرقام، ولكن كابين أرقام أخرى أيضا كهم
الجالية، وهي تتعلق بالنسبة ديال الاستثمار اللي كيديرو الإخوان ديالنا في
الجالية في المغرب في غالبته في العقار، وهذا إشكال، هذا يعني أنه اللي
كيسثمر في العقار ما يمكنش يساهم بشكل أكبر، يعني كيساهموا طبعا في
الاقتصاد الوطني من خلال العملة الصعبة بشكل مباشر، ولكن ما
كيساهموش بشكل أكثر، كنا كنتكلمو على المردودية ديال الاستثمارات،
هاذي يمكن استثمارات اللي كنديرها الجالية اللي المردودية ديالها أقل، ماشي
لأن المشكل من عند الأعضاء ديال الجالية، ولكن يمكن مزال ما توفرائش
الظروف الإيجابية باش هاذ الاستثمار يكون منبج.

كنعرفوا أيضا أن الجالية في الغالب ديالها كتكون مرتبطة بشكل كبير
بالمكان ديالها أو بالجهة ديالها، وكنعرفو أيضا واحد العدد ديال الجهات ديال
المغرب اللي النمو ديالها ضعيف هي الجهات اللي كيمشي منها أكبر عدد ديال
الجالية، الجهة ديال بني ملال- خريبكة، الجهة ديال الشرق، جهة سوس-
ماسة، هاذي بعدا 3 ديال الجهات أساسية اللي فيها واحد العدد كبير من
الجالية في الخارج، ولكن مع السف ما كنتقاوش هاذ الاستثمارات في هاذ
المناطق من طرف الجالية، يعني كابين مشكل، كابين أنه خص توضع شي
آلية لأن عندهم هها العطف على المناطق منين مشاوا، وكبحسو بالمشاكل
اللي كاينة باعيين يستثمروا، ولكن حتى داكشي العقار اللي تيسثمروا فيه
راه أحيانا تيتوقع له فيه مشاكل وكابين تراخي عليه إلى غير ذلك ولكن على
الأقل بالنسبة للاستثمار المنتج اللي يمكن يصدر عندهم أفكار عندهم يعني
علاقات على المستوى الخارج في الدول ديال المهجر كيمكن يفيدوا بها
الجهات اللي هها مشاوا منها.

تنتكلم على الجيل الأول ولكن أيضا على الجيل الثاني وعلى الجيل
الثالث، إذن في الواقع على مستوى الجهات المعنية مثلا بهاذ العدد الكبير
ديال الجالية ميبانش داكشي باش طرحنا السؤال كاينة إمكانية ربما أنه
نطورو هذيك الجهات ونقصوا من الفوارق الجالية في هذيك الجهات
بالاستثمار ديال الدعم اللي يمكن إجمي من أفراد الجالية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ترغبون في التعقيب السيد الوزير المنتدب؟ تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي مكلفا

بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

أنا في الأول السيد المستشار قلت لك السؤال مهم علاش؟ احنا
مطالبين بتغيير واحد الإدراك ثقافي على مغاربة العالم اللي كان فقط تركز
على العقار، خصنا نديرو واحد التحول على المستوى الثقافي لذلك مع
الاتحاد العام لمقاومات المغرب وقمنا اتفقاو التعاون والشراكة في إطار الجهة
"13" علاش؟ بغينا ثقافة المقاولو اللي كاينة في المغرب أنها تكون حاضرة

شكرا السيد المستشار.

بالفعل اليوم عندما نتحدث عن النقل الدولي للبضائع الأساس هو قطاع اللي تبحكموا الظهير ديال 1963 ثم القانون المعدل 99.16 ثم الاتفاقيات الثنائية التي يوقعها المغرب مع الدول اللي من خلالها يتم هاذ النقل.

وفي إطار هاذ الاتفاقيات الدولية كين حصيص كين (un quota) اللي يتم التفاهم عليه في إطار لجن مشتركة بيننا وبين الدول وأساسا الدول الأوروبية اسبانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا وغيرها من الدول، وفي إطار هاذ الحصيص تتكون هناك لجن تقنية للاشتغال على أساس هناك نوعين من الرخص وهاذ النوعين إما رخصة مفتوحة على سنة تدير بها واحد العدد ديال المسارات والا رخصة اللي تتديك وتجييك عندنا (les retours) فقط واللي تتكون محدودة في 3 شهور.

الإشكال الذي حصل خلال السنوات الماضية وخاصة مع إسبانيا وشوية مع فرنسا هو أن العلاقات ديلنا التجارية وأساسا البضائع اللي تتخرج من المغرب تفوق التوقعات ديال الاتفاقية المشتركة واللجن التقنية التي تشتغل، بحيث أننا في 2015 و2016 ثم 2017 درنا نمو ديال العلاقات التجارية بيننا وبين هاذ الدول، وأساسا اسبانيا وفرنسا، تفوق (deux points) بمعنى تنديرو أكثر من 25% ديال النمو.

فملي تبيكون عندك 25 حصة فيها 25000 رخصة نقل مع إسبانيا وتنديرو نمو ديال 25%، راه أكيد راه خاصنا..

وبالتالي تبيكون تفاوض وهذا اللي تم مع الإسبان، في 2017 درنا معهم 4 اللقاءات تقنية وعلى صعيد الكتاب العامون ديال الوزارات وعلى صعيد الوزراء، على أساس أننا نوجدو حل ووجدنا حل الحمد لله، وبالتالي الأمور في هذا السياق كلها تمشي، تتكون بعض الإشكالات اللي هي مرتبطة ب 48 ساعة تقريبا اللي تتكون في هذه الرخص ما تيقاش ولكن تنحلوها في حينها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بالنسبة للقطاع ديال النقل الدولي يعرف مشاكل ويتخط في العديد من الاختلالات اللي كيعوق التنمية دياتو، إذن هنا هاذوك الاتفاقيات الدولية اللي تيخصها دائما تبقى دائما قابلة للتعديل لصالح البلاد، بمعنى أنه دائما الاتفاقيات الدولية اللي دايرينها مع هاذ الناس خاصها دائما تبقى لصالح

المغرب وليس ضده.

كايته المشكل الآن اللي كين في القطاع ديال النقل الدولي هو هيمنة الشركات الأجنبية على حساب الشركات الوطنية، بمعنى أن الشركات الوطنية ما عندهاش القدرة على المنافسة، علاش؟ لأن الشركات الأجنبية عندها امتيازات في البلاد الأصلية ديالها، عندها على مستوى الأبنك على مستوى (TVA) اللي هي مرتفعة.

أيضا جا لنا مشكل آخر الآن اللي هو آني، وهو الإجراء اللي اتخذه الحكومة الآن وهو تعويم الدرهم، تعويم الدرهم غادي يكون واحد النقص لابد غادي تخلصو الشركة المغربية، هاذيك الشركة المغربية ملي غادي تخلصو هذالك الفرق إما ما غتقدرش تخلصو وهنا غادي يكون عندها إفلاس، وإما غادي تخلصو وغتولي على المستهلك اللي هو المستهلك المواطن المغربي الفقير، وهنا ما كايبنش واحد الحماية خاصها تكون الحماية لهاد الجانب ديال المستهلك.

أيضا السيد الوزير المهنيون تقدموا بمجموعة من المطالب وعلى مستوى طنجة، تقصد طنجة وهي بسيطة أطن، ولكن أساسية وهو (Le Parking) ما كايبنش موقف ديلا السيارات، ما كايبنش اللي تيقاوا تيقاوا الشاحنات، تيقاوا ملزمين أنهم تيقاوا ساعات طويلة تيشدوا الانتظار، مع العلم أنه كايبنش (scanners 2) اللي كايبنش في طنجة، لأنه في المعبر ديال طنجة اللي خاصو يكون فيه تسهيلات كثيرة.

أيضا كين المرافق الاجتماعية ما كايته، ما كين مساجد، ما كين مطاعم اللي هي في المتناول ديال هاد المهنيين، وضرورة، هنا تنقولو السيد الوزير ضرورة الاستجابة لهذه الفئة ديال المهنيين.

عندنا مشكل آخر اللي هو قوي وهو ديال الجنوب، السلع والبضائع اللي تدخل من موريتانيا من الدول كلها راه كايته فيها مشاكل، كتكون خطيرة على الاقتصاد الوطني وخطيرة على الإنتاج المحلي، وتترجع وتتجمل أن المواطن المغربي مستهلك وغير منتج، هنا خاصنا نتعاطو بواحد المسؤولية بواحد الحزم على هاذ الأمور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هو المشاكل اللي هي عديدة كما تفضل بها السيد المستشار، وما يمكنش نغطي لأن هو سرد واحد المجموعة ديال الأمور هو طرح لي المسألة ديال الرخص هي اللي كانت بالأساس.

اليوم الحديث عن الشركات مع الدول خاصها تكون متحركة هي

هاذيك ..

الحقيقة، السيدة الوزيرة، هو السؤال ديانا يتعلق بضرورة دعم التعاونيات الحرفية، هاذا التعاونيات الحرفية منين تصلح القانون وتسوت الوضعية دياهم، عاد يلزم الدعم دياهم، إما بالموارد المالية، المواد الأولية، محلات اللي يخدموا فيهم أو تسويق وتصدير الإنتاج أو المواكبة ديال التكوين اللي خاصهم.

لذا، نسانلكم، السيدة الوزيرة، ما هي الإستراتيجية اللي تنوي الحكومة بها دعم التعاونيات الحرفية للصناعة التقليدية مستقبلا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة جميلة المصلي، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

وأريد نؤكد أنه فعلا يأتي هاذ السؤال في واحد السياق وطني اللي طلقنا فيه حملة من أجل التعريف بالعمل التعاوني، والتي انطلقت من مدينة العيون كما ذكرتكم السيد المستشار المحترم، والي نريد من هذه الحملة أولا التعريف بالقانون المؤطر، لأن اليوم لدينا قانون جديد 112.12، والذي تمت إضافة سنتين من أجل تسوية أو ملاءمة الوضعية القانونية للتعاونيات الموجودة.

وبالمناسبة أنه منذ التصويت على هاذ القانون والمصادقة على هاذ القانون اليوم وصلنا ل 20 ألف تعاونية في المغرب، يعني تقريبا أكثر من 500 ألف متعاون، هذا رقم مهم ومهم جدا، طبعا نطمح إلى أن هاذ النسبة ترتفع، ونصبح من الدول اللي نسبة المتعاونين فيها كتوصل حتى ل 10%، لأن اليوم التعاونيات والفكر التعاوني، التعاونية هي دعامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الاقتصاد التعاوني اللي هو تجربة جديدة نعم في الاقتصاد، ولكن مجموعة ديال الدول أخذت بها وعملت بها وأعطت نتائج مهمة على مستوى أولا، توفير فرص الشغل خاصة للشباب وكذلك على مستوى تحقيق الثروة وإنتاج الثروة.

اليوم بالنسبة لنا، المجال التعاوني في الصناعة التقليدية، هو كذلك مجال ديناميكي متحرك لهاذا التعاونيات في الصناعة التقليدية.

أولا الوزارة واعية كل الوعي بضرورة الدعم، ولهذا غادي تلاحظوا بأن البرامج سواء بالنسبة للمجمعات الصناعة التقليدية أو قرى الصناعة التقليدية، بالنسبة لدور الصنعة، بالنسبة للآليات دائما الأولوية تعطى للمجمعات اللي هي في إطار تعاون، يعني ملي تبيكون الفردي مع التعاوني

متحركة، وكاين اللجان التقنية التي تناقش تقريبا كل 3 أشهر.

المسألة الثانية هو الشركات الأجنبية، أيد أنه عندما قبلنا بالتحريم ديال القطاع قبلنا بأن تكون هناك منافسة الشركات المغربية اليوم، عندنا شركات اللي هي بالفعل في المستوى ديال التنافسية ولكن أيضا عندنا شركات التي تفضل أن تشتغل مع الشركات الأجنبية تيجيب (le remorque) تيوصلوا بالباخرة لطنجة المتوسط وتبهزوه المغاربة ديانا وهاذو دايرين لنا إشكال لأن المشكل في (le remorque) و (le remorque) ما داخلش مع الإسبان في المسألة ديال الحساب وهذه إشكاليات.

هاد الشئ ديال التعويم ديال درهم ما يمكنش نسقطوه بهاذ الإسقاط اللي دار السيد المستشار وهو موضوع كبير ويتطلب منا مزيد من التدقيق، المطالب ديال المهنيين أؤكد لك السيد المستشار أنني أجمع معهم بطريقة رسمية، دوريا، وهاذ الثلاثة الأشهر الأخيرة درت على الأقل 8 ديال اللقاءات مع المهنيين ديال النقل الدولي، وكانت فيها حلول بعض المشاكل اللي تفضل السيد المستشار بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتبة الدولة، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتقل الآن إلى قطاع الصناعة التقليدية، والسؤال الأول موضوعه ضرورة دعم التعاونيات الحرفية ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد احمد بابا اعمر حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نتقدم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بالسؤال اللي يتعلق بضرورة دعم التعاونيات الحرفية، وخاصة هذا السؤال هو قديم رقم 78/16، ولكن جا ربما "كل توخيرة فيها خيرة"، جا مع الفترة اللي فيها انطلق الحملة التحسيسية للتعاونيات في إطار القانون الجديد 112.12، والي الحقيقة من بعد تعديل الفصل 108 اللي كاين يحرم 12 ألف تعاونية وطنية من تسوية وضعيتها، والي مددها سنتين اللي نشكرو عليها السيدة الوزيرة، والي بداية هاذ الحملة نشكر السيدة الوزيرة بداتها من جهة العيون - الساقية الحمراء، والي حقيقة تجاوزت فيها مع جميع المنتخبين ديال الغرفة وجميع المتعاونين والمتعاونات رؤساء التعاونيات، والي طرحت، وسمعت رأيهم ومتطلباتهم واقتراحاتهم وأعطتهم الوقت الكافي، جزاها الله خير، والي حقيقة الجهة اللي انطلقت منها هي الجهة، منتخبيها وسلطاتها المحلية هما يدعموا الصناعة التقليدية ويغوها وتمناو لها التوفيق لأنه انطلقت منها

إذن أكثر من ذلك، بالنسبة كذلك للتدرج برامج التدرج ديال التكوين بالتدرج، نتعرفوا بأن التعاونية عندها الحق في 6 ديال المقاعد، إذن فهذه كلها إجراءات من أجل تحفيز العمل التعاوني في مجال الصناعة التقليدية، وهذه كلها إجراءات صحيحة ما غنقلوش بأنها كافية، ولكن بفضل تعاون كافة الشركاء، لأن قطاع الصناعة التقليدية هذا ماشي قطاع تقوم به السلطة الحكومية الوصية لوحدها، ولكن قطاع يقوم أساسا على الشراكة، على التعاون مع باقي الفاعلين والشركاء. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة المولاة.

السؤال الثاني دائما في قطاع الصناعة التقليدية، موضوعه التدابير الاستعجالية لإنقاذ الصناعة التقليدية، الكلمة لكم السيد المستشار من الفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيدة الوزيرة،

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية مساهم في النشاط الاقتصادي الوطني، وهو في نفس الآن هو سفير الهوية التراثية والهوية الثقافية لبلادنا، لكنه يعاني داخليا من عدة إكراهات، إكراهات التسويق، إكراهات الترويج وفي نفس الآن إكراهات المنافسة مع ما هو هجين داخل السوق ديالنا، لذلك أية آليات السيدة الوزيرة لتجاوز هذا الوضع؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار والسيد الرئيس.

أولا أنا أشكركم أنكم ما استعملتوش الصيغة اللي استعملت في السؤال، لأن الصيغة اللي استعملت في السؤال في الحقيقة صيغة غير دقيقة لأنكم الصيغة اللي جات بالإقناذ، فنحن أمام صناعة تقليدية اليوم في المغرب وخاصة نأكدو أنها صناعة اللي تتساهم ب 22 مليار ديال درهم، هذه غير الصناعة التقليدية ذات المحولات الثقافية، أما إلى جمعنا الصناعة التقليدية بأنواعها الثلاث بما فيها القطاع الخدماتي فتتوصلو ل 83 مليار ديال درهم. أضف إلى ذلك أنها الصناعة التقليدية اليوم تتساهم في الناتج الداخلي الخام ما بين 7 و 8% قطاع اللي تتساهم بين 7 و 8% ما يمكنناش نقولو أن هذا قطاع في مرحلة الإقناذ.

دائما تقدم التعاونيات على الفردي لإيماننا العميق بأنه اليوم العمل التعاوني، كيف ما قلت، تيشكل دعامة أساسية ورافعة أساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهو كذلك رافعة، كيف ما سميناها في الحملة الوطنية التي أطلقناها، لنموذج تنموي جديد ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة المولاة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد احمد بابا امر حداد:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب وعلى الاهتمام بالقطاع.

ولكن أنا بغيت تخصيص أو الإشارة إلى شي دعم مستقبل يعود بالنفع على الصناعة التقليدية، أولا الحركة التعاونية لا بد لها من منشأة اقتصادية يعودوا يشتغلوا فيها أو جمعات إضافية يعودوا خاصين بالتعاونيات وعندهم الأسبقية، كايين اللي عنده المشكل في السكن ما عندو منين يخدم، وجل هاذ التعاونيات هو كيف شفت، نساء ولا أنهم خدمات وعندهم اهتمام بالتعاونيات ديالهم، ولكن ينقصهم المحل فين يخدموا، ينقصهم المادة الأولية منين يجيبوها، ينقصهم التمويل كيفاش يدخلوا وكيفاش يسهل لهم، ينقصهم التصدير ديال المواد ديالهم، وهذا كله لا بد من التكوين اللي مستمر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار انتهى الوقت.

ترغبون في التعقيب؟ تفضلي السيدة كاتبة الدولة في حدود الوقت المتبقي، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

..مرتبطة بالعمل التعاوني، طبعا ما غيمكنش نجابو عليها في هاذ الدقائق، ولكن أتما نتعرفوا أن الحملة ديال المواكبة أن أهم مدخل هو المواكبة ومصاحبة التعاونيات، لأن التعاونيات اليوم المستويات ديالها وقدراتها تختلف، عندنا تعاونيات اللي مشات بعيد وصلت للتصدير وعندنا تعاونيات عندها صعوبات، باش ما نجمعوش الكل نعطيوه صفة واحدة. اليوم كان مجهود وكان وعي بهاذ الأمر وكاينة برامج من أجل المواكبة، من أجل المرافقة، وكيف ما قلت، أهم دعم هو أنه التعاونيات في الجمعات وفي قرى الصناعات التقليدية عندها الأولوية في الحصول على أنها تتساهم أو تشارك في هاذ البنات الموجودة. بالنسبة للمعارض 20% مخصصة دائما للتعاونيات في معارض الصناعة التقليدية وفي معارض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هي كلها مخصصة للتعاونيات.

غير هذا، ولهذا نطلب منكم حماية المنتج الوطني من المنافسة الخارجية. السيدة كاتبة، خلقتوا واحد الدار تتسميها دار المعلمة، هاد دار المعلمة خسرتو عليها أموال طائلة من أموال الشعب أموال دافعي الضرائب، وما كنتستافدش منها عطيون الإحصائيات أشنو المواد الأولية، مسدود ذلك الشي كلشي بعدا ذلك الشي اللي صاوبتوا، هذه دار المعلمة، لماذا حذف الصناعة التقليدية وأعضاء غرف الصناعة التقليدية من مجلس المستشارين والعلماء؟

ثالثا، عندنا، عرف المغرب سنة 2011 دستور متقدم لكن غرف الصناعة التقليدية لازالت تسير بنظام أساسي منتج، والمادة 3 منه مثلا تنص على إحداث مراكز المحاسبة والتدبير لكن لا أثر لها في الواقع، رغم الإمكانيات المالية الضخمة التي ترصد بذلك، الله يجازيك بخير السيدة الوزيرة، اسمح لي السيد الرئيس واحد 02 دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

2 دقائق، لا.

المستشار السيد محمد ريجان:

Deux secondes، ثم تنظم الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية للجهات 12 ما عرفتوش السيدة كاتبة الدولة درتوا في شهر 12 المعارض هذا لا يعقل، راه كاتبة بنادم المغاربة واحد 50% ديال الشباب تيعيشوا بذاك ما يسمى أسميتو ذوك السنديوتشات ديال خمسة دراهم، أتبا درتوا المعارض في شهر 12، خسرتوا فيهم 14 مليون درهم ولا ما عرفتش ولا 40 مليون درهم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة كاتبة الدولة تفضلي للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أنا غادي نبدا بواحد المسألة هو من اللي قلت أن السؤال ديال الإقاذ وسؤال ديال التنمية، أن هذا موضوع فيه احنا اليوم في مسلسل ديال التنمية والتطوير، ماشي مس يعني بالطريقة ديال الصياغة ديالكم، ولكن هذا هم جماعي، الصناعة التقليدية ماشي ديال كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الصناعة التقليدية هذا منتج وطني مغربي بحمولة ثقافية هوياتية، حضارية، كلنا عندنا فيه غيرة، كلنا عندنا فيه هاد الغيرة عليه.

نرجع للسؤال ديالكم والتعقيب ديالكم السيد المستشار المحترم، أولا طلبت بمناظرة، حنا الأسبوع الوطني كان أسبوعا للمناظرات وليس

هذا قطاع اليوم، الحمد لله، بفضل جهود مختلف الشركاء ومين كتنقول الشركاء ديالنا هما الجماعات الترابية، وهي السلطات العمومية في مختلف المدن، كتنقولوا بأنه اليوم الحمد لله نحن نتحدث عن تنمية وتطوير القطاع ماشي إنقاذ القطاع، لأن فرق ما بين المقاربتين.

ففي إطار هاذ العملية ديال التطوير طبعاً، نستحضر الإشكاليات أتم تتعرفوا أن القطاع استفاد من رؤية إستراتيجية 2007-2015 من خلال هذه الرؤية الإستراتيجية 2007-2015 توضع مجموعة من البرامج والي صراحة برامج كان عندها أثر قوي على القطاع على مستوى التعريف به، لأن من الإشكاليات المرتبطة بهذا القطاع أولا خاصنا مزيد من التعريف، ولهذا احنا في الدورة في الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية الذي نظم في دورته الرابعة هنا في الرباط، نظمنا يوم في إطار هذا الأسبوع خصصناه لـ "الإعلام شريك أساسي في تنمية قطاع الصناعة التقليدية" لماذا؟ لأننا قلنا أن الصناعة التقليدية المدخل للتطوير ديالها هو مزيد من التعريف بهذا القطاع ومزيد من الاستهلاك على المستوى الوطني والدولي لمنتجات الصناعة التقليدية.

فإذن اليوم كاتبة برامج كثيرة وبرامج متنوعة، ولهذه البرامج خاصة في المجال ديال التكوين، سواء تكوين نظامي، تكوين بالتدرج، تكوين مستمر، والتكوين عبر وحدات متنقلة للعالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد محمد ريجان:

السيد الرئيس،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، السيدة كاتبة الدولة قلتي ما جاش في السؤال ديالكم هذه النقطة اللي طرحنا. لكونك كاتبة الدولة المحترمة غادي تقبل منا السؤال يمكن يكون كيفما جا أو حذفنا منو شي حاجة أو زدنا عليه شي حاجة.

أولا نتطالو السيدة، نحن في الفريق الاشتراكي، نتطالو من وزارتك المحترمة تنظيم مناظرة وطنية حول الصناعة التقليدية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بالمغرب، قصد الإنصات إلى انشغالات وانتظارات الصناع التقليديين لأن هذه الشريحة من المجتمع أصبحت تعيش الهشاشة والفقر، هذه وحدة.

ثانيا، نقطة حول حماية المنتج الوطني، ما تتعرفوش السيدة كاتبة الدولة على أنه كلين أسواق دابا اللي تتجيب اللي تيدخلوا مصدرين اللي تيدخلوا مواد اللي يمكن أنا تنقول وصلت بها شي حاجة اللي ما كتسوقش كيسوقوها للمغاربة، كتلتقي الفراشة في جميع المدن المغربية كيجيبوا شي سلعة

النجارة؟ ثم الحدادة الفنية إلى غير ذلك.

هاذا الأعطاب التي كتوقع، ذكرنا مع رئيس الحكومة السابق، فيما يخص وزير المالية، إيجاد حلول لتأمين هؤلاء، ولكن إلى حد الآن لم نر بأن الملموس لنحافظ على هؤلاء، باش تبقى حتى الحرف ديال الصناعة التقليدية نحافظوا عليها باش متنقرضش، إلى جانب كايين هناك مخاطر أخرى، كنتكلموا على الزربية، كنتكلموا على ذاك الشيء ديال إصلاح الهياكل ديال السيارة، ذاك الشيميو والكاربون اللي كيشغلوا به، هناك أمراض ديال الصدر اللي كيتلقوا هاذ الناس هاذوا، وكنكون بأن أمراض مزمنة.

ولهذا أقول بأن وأتحدي بأن الوزارة عندها إحصائيات سنوية ديال الضحايا ديال هاذ المخاطر، بغينا بأن الوزارة إلى كانت بأن كتقول هاذ الصناعات والصناع كيساهموا في الناتج الداخلي الخام فيما يخص الاقتصاد ديال الوطني، ولكن يجب أن نعطي الحقوق لهؤلاء، خصنا غادي نحافظوا عليهم باش نحافظوا على الصناعة ديالنا، والدور اللي كيقوموا به الصناعات والصناع التقليديين على الصعيد الوطني.

أنت السيدة كاتبة الدولة بأن فعلا بأن جديدة في هاذ القطاع، ولكن جلت على الصعيد الوطني فيما يخص المعارض، ولاحظت حتى أن النجارة ملي كنتسلم عليهم غالبا إما كتجبر الأصعب ديالو تبت، إما مسائل كثيرة في هاذ المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موضوع الصحة والسلامة هذا موضوع الذي يدخل ضمن اهتماماتنا وضمن البرامج التي نحرص على تنفيذها، لأن قطاع الصناعة التقليدية هذا إضافة إلى حمولته الثقافية والفنية والحضارية المهمة، هو كذلك قطاع مرتبط أولا بصحة المواطنين وبسلامة العاملين فيه، لأن صحة المواطنين مجموعة ديال الحرف التي داخلة في الصناعة التقليدية الخدماتية مرتبطة مباشرة بصحة المواطنين، الحلاقة وغيرها أو الميكانيك والترصيص مرتبط بصحة المواطنين.

سلامة كذلك العاملين في هذا المجال هو محور مهم، ولهذا عقدنا مجموعة من الاتفاقيات مع كليات الطب بالنسبة لبعض الحرف مع كلية الطب، سواء بالدار البيضاء وفي فاس للاشتغال على المخاطر، خاصة في الجانب ديال بعض النحاس، بعض الحديد، بعض الأشياء اللي عندها أثر على

لنماظرة، وكان فعلا تشرفنا بأن هاذ الأسبوع كان تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ولأنه في هذا الأسبوع كانت مناظرات: مناظرة حول الزيت التقليدي، مناظرة حول الإستراتيجية الجديدة للقطاع، مناظرة حول التكوين والأبواب المفتوحة للتكوين، كان حول إشراك الإعلام في الصناعة التقليدية، يعني كان أسبوعا حرصنا أن يكون أسبوعا حافلا ومهما.

مجموعة ديال القضايا يمكن تحي مناسبة في اللجنة أو في غيرها، وناقشوها السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السؤال الثالث، موضوعه تحسين شروط الصحة والسلامة في قطاع الصناعة التقليدية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أمحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بعد العنصر البشري في قطاع الصناعة التقليدية حجر زاوية في صلب العملية الإنتاجية، بكل صراحة في ما يخص الدينامية الاقتصادية، ولقد جاء على لسانكم في جوابكم عن زملائنا في الفريق الاشتراكي، بأن يساهم بواحد المبلغ مهم في الاقتصاد الوطني.

ولهذا فيما يخص هاذ الشريحة هاذ، الشريحة المهمة اللي كنتشغل في القطاع ديال الصناعة التقليدية وما تتعرض له من المخاطر بكل صراحة فيما يخص السلامة الصحية، والتي إلى حد الآن بالنسبة للوزارة ليست لها واحد الإستراتيجية، وأعي ما أقول، وأقول بأن الوزارة خصها تعطنا بعد الضحايا ديال هاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية سنويا، شحال فيما يخص هاذ الشيء ديال المخاطر؟

من اللي كندكروا بأن على السيد الوزيرة لا أترك المجال لأعقب عليك، لأن الموضوع، موضوع مهم، وأترك لكي تجيب الصناعات والصناع التقليديين ضحايا ديال هاذ المخاطر، بكل صراحة سواء كان العمل فردي أو جماعي فيما يخص هذا القطاع اللي يعيش نوعا ما خصوصا حتى من الناحية ديال التأمين مكابنش الإجراءات التأمينية اللي غادي تقدر تعطيم الحقوق ديالهم. هناك عدد كبير من هؤلاء معطوبين حاليا، لأن يشتغلون في مخاطر، حينما نتكلم على المخاطر هناك أشغال البناء الذي يتبع الحرف ديالو تتبع للصناعة التقليدية، ثم الصباغة ديال المنازل اللي واحد العدد كبير اللي كيتلقوا لهاذ المخاطر، إلى جانب المقاولات التي يشتغلون فيها فيما يخص النجارة الفنية، وأتم تعلمون كم من عدد ديال المعطوبين في هاذ الحرف ديال

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

إخواني المستشارين والمستشارات،

تظل الصناعة التقليدية قطاعا هاما بالنسبة للدينامية الاقتصادية القروية، وإحدى الأسس لتحسين دخل الصناع التقليديين وخلق فرص الشغل للسكان القروية، إلا أنه مع كامل الأسف أصبح هذا القطاع يعاني من عدة معوقات، ساهمت في تراجع وهمت صعوبات تسويق هذه المنتوجات التقليدية في غياب سياسة تشجيع السياحة القروية.

وصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي بسبب الشروط المحفظة والتعجيزية، غياب التغطية الصحية لفائدة الصناع التقليديين، كل هذه الأسباب أدت، السيدة الوزيرة، إلى تراجع معاناة الصناع التقليديين.

وعلى هذا الأساس نسألكم السيدة الوزيرة: ما هي إستراتيجية الحكومة للنهوض بأوضاع الصناع التقليديين، خاصة بالعالم القروي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ولكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاجتماعي:

أولا، نشكركم السيد المستشار على هاذ السؤال الذي مرتبط بالعالم القروي، وهي مناسبة لكي أحيب على موضوع ديال دور الصناعات لأن تتعرفوا بأن وزارة الصناعة التقليدية هي من الوزارات التي عندها القرب وعندها بنية تحية للصناعة التقليدية في مجموعة من مناطق العالم القروي، ومن أهم هذه البنيات هناك دور الصانعة، دور الصانعة اليوم شبكة تقريبا 82 دار صنعة واحنا في أفق على الاشتغال على 27 دار.

وبالمناسبة هذه الشبكة أغلبيتها هي دور صانعة مفتوحة ونشيطة، وأنا شخصيا قمت بزيارة مجموعة منها في جنوب المغرب ومختلف المناطق في سيدي إفني، في العيون، في المنطقة ديال مكناس وفي إفران، هذه دور صنعة التي هي نشيطة، يمكن تكون ملاحظات على بعض الدور في بعض المناطق، وهنا أنا نقول بأن هذه الدور هي تتعمل بشراكة بمقاربة تشاركية ما تتقومش بها الوزارة لوحدها، ولكن في كثير من الأحيان تفتح هذه الدور تحت طلب من الجماعات الترابية التي موجودة في عين المكان تطلب بفتح هذه الدار أولا لتجميع النساء القرويات ثم لتثمين المنتوج التي يتقوموا به.

وبهذه المناسبة يعني هذا تتظن أنه مجهود مهم وأحنا اليوم نتشغلو في إطار تصور جديد الذي غادي نعلن عليه قريبا خاص بدور الصنعة، لأن نتعتبرو أن هاذ الدور مهم عندهم أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، لأن هاذ

سلامة، هذا ماشي غير القطع، ولكن بعض الأمور التي عندها مآلات، بعد سنوات كنتظهر بعض الأمراض، فهاذ الدراسات هي مهمة واشتغلنا عليها.

ثم اليوم كايين هناك تحضير، كايينة دلائل موجودة، وهاذ الدلائل كتكون أحيانا معارض التي كتتنظم مناسبة للتعريف بهذه المخاطر، ولكن مع ذلك احنا اليوم نحرص على أنه سينظم برنامج وحملة وطنية للتعريف بهذه المخاطر، الوسائل والأدلة توجدات، البرامج كذلك محضرة، وهذا لا يمنع أنه في كل تكوين سواء التكوين المستمر الذي يكون يستهدف الصناع، دائما وكذلك في البرامج التي كتكون في المعارض، دائما كطالبو وكناكودو على المنشطين أو لا المنشطين على هاذ المعارض على ضرورة التعريف ببعض المخاطر التي يمكن يتلقوها الصناعية في العمل دياهم.

هذا بطبيعة الحال لا يمنع أنه القضية التي طرحت السيد المستشار ديال التأمين و ديال بعض المخاطر، أنا كتقول بأن القطاع محتاج لأول شيء محتاج ليه هو التثمين، القانون المنظم للصناعة التقليدية، ولهذا من الذي جمعناكم كرؤساء غرف وقدمنا لكم مشروع القانون الذي هو بالمناسبة ماشي قانون جديد، ولكن في إطار المقاربة التشاركية التي كتقومو بها وكنامنو بها أنه من أجل أول شيء الذي خاصنا اليوم نعملوا عليه هو إخراج القانون، لأن هاذ القانون غادي يساهم في تنظيم القطاع، فالقطاع ملي كتطرحو المشكل ديال التأمين وتخوفات بعض الجهات من أنها تدخل في تأمينات مباشرة مع بعض المقاولات أو مع بعض الناس التي كيشغلوا في هاذ المجال، كتقولو بأن المدخل الأساسي هو القانون القطاع.

واليوم الحمد لله راه القانون قابط يعني في الطريق قابط المسطرة التشريعية، وكتنتظرو التسريع كذلك ملي يجي لهاذ الغرفة أنه يكون واحد التفاعل إيجابي من أجل الإسهام في الخروج ديالو في أقرب الآجال، لأنه بدون هذا القانون لا يمكن أن نتحدث عن مجموعة ديال المشاكل التي يمكن تقولوا بأنها كايينة في القطاع.

طبعا هذا قطاع من الذي كتنتكلمو 20% ساكنة الناشطة كتشغل في الصناعة التقليدية، كتنتكلم على 2.3 مليون، طبعا يمكن تكون مشاكل هذا طبيعي لأن كتنتكلم على واحد الفئة عريضة وعريضة جدا، ولكن هناك إرادة حاضرة وهناك برامج كذلك مواكبة من أجل تلافي كل هاذ الإشكاليات التي يمكن لها تؤثر على الوضعية ديال الصانع التقليدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

وينقى دائما في قطاع الصناعة التقليدية، والسؤال الموالي، موضوعه الصناعة التقليدية بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبطس السؤال، تفضل مولاي إدريس.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:
شكرا السيد المستشار.

هو طرحتي في الحقيقة مجموعة ديال الإشكالات كلها مهمة ولكن يمكن تقي مناسبات أخرى للمزيد من التفصيل.

نبغي فقط نأكد أنه بالنسبة للصناعة التقليدية في العالم القروي اليوم الجهود التي تبذل، أولا الوحدات المتنقلة التي تصل إلى عين المكان من أجل التكوين والتأهيل في الحرف هذا ما يمكن إلا يكون في مصلحة الصانع التقليدي في العالم القروي.

بالنسبة للبرامج التي تستهدف كذلك المرتبطة بالعلامات ديال التصديق الجماعي خاصة بواحد المنتوجات، وهنا كنجاب على سؤالك ديال الانقراض، بالنسبة لهذه الحرف المهدة اليوم كين إحصاء وكين توصيف تقريبا 42 حرفة محددة بالانقراض 26 منها وقع لها التوصيف والتدوين وبالتالي جاري الاشتغال على برنامج من أجل حمايتها.

طرحتم السيد المستشار مجموعة ديال القضايا المرتبطة بالأحياء الصناعية، الأحياء الخاصة بأنشطة الصناعة التقليدية، أتفق معكم، هذا اليوم من الهموم التي تطرح في مجموعة ديال المدن واللي صراحة حلها ليس.. باش نكون معك صريحة، الحل ديالها ليس فقط عند الوزارة.

احنا عندنا الإرادة، هناك إرادة كبيرة من أجل إنجاح هذه المشاريع ولكن نطلب منكم في عين المكان أنه يكون واحد التعاون مع مختلف الشركاء لتوفير الوعاء العقاري يكون وعاء عقاري صافي لمثل هذه الأنشطة، وتكون يعني تتخذ التدابير الإدارية الأخرى.

ونحن على استعداد للتعاون معكم لأننا يعني مقتنعين بأن هذا اليوم المشاكل المستقبلية اليوم بدأت بواحد الحدة ولكن غادي تزداد في المستقبل ولا بد من التفكير الجماعي لإيجاد وإرادة جماعية لحلها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة ونشكرك باسم المجلس على مساهمتك في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع التنمية المستدامة، والسؤال الأول موضوعه حماية الأحزمة الخضراء، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن الإجراءات القانونية والتنظيمية المزمع اتخاذها لحماية الأحزمة

النساء الحرفيات يمكن لهم بفضل، إلى تطور التمويل والتسويق والعرض، يمكن لهم يساهموا في موارد قارة بالنسبة لهم وبالنسبة لأسرهم، وبالتالي يمكن لهم يساهموا في المدرس ديال الأبناء دياهم، وأحنا نتعرفوا بأن التربية والتعليم هي المدخل ديال تطوير المجتمعات وديال كذلك تقدمها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

السيدة الوزيرة،

اللي تنطلبوا منكم أولا خصكم تقويوا لنا المعارض، لأن من المعارض باش هاذ الصناع التقليديين تصابوا المنتوج دياهم باش يبيعوه، واللي تنطلبوا منكم السيدة الوزيرة النقطة الثانية وهو تشوفوا لنا حل للأحياء الصناعية لأن الأحياء الصناعية راه مشكل كبير عندنا في المغرب، صانع تيمشي ما يتكلف عليكم والوا ما تتخسروا عليه لا في المدرسة ولا في الوا وتتعلم الحرفة وتينوض تيشغل راسو وتيشغل 4 أو 5 الناس معه، وتيمشي تيكري محل اليوم وتيشري الآلات ديالو وكل شيء، وفي الأخير تينوض الجيران تينوضوا يدعيوه، يتم بإغلاق المحل ديالو، خصكم تشوفوا لنا الله يجازيكم بخير السيدة الوزيرة الحل لهاذ المشكل.

والنقطة الثانية السيدة الوزيرة، بغيت نسقسيق على سوق نموذجي بأسفي مجهز ناض ومازال متحلش، بغينا نشوفوا آشنو المشكل علاش ما تحلش؟

والنقطة الثالثة السيدة الوزيرة، بغينا نشوفوا المشاكل ديال التأمين، الصناع التقليدي تيجيب معه واحد 2 ديال الدراري باش يعلمهم الحرفة والصنعة، لأن الصنعة اقرضت ومشات تنقرض في البلاد، ما خصوص يخدموا لأن ما عندوش باش يسجلو في الضمان الاجتماعي ولا ما عندوش التأمين، لأن مازال قاصر، وتيكونوا المشاكل بغيناكم تشوفوا لنا هاذ المشكل؟

والمشكل الرابع السيدة الوزيرة، بغيناكم تشوفوا لنا الأبنك باش يدروا تسهيلات مع هاذ الصناع التقليديين، الصناع التقليدي دبا تيبغي القرض تيقولو لو خصك تيجيب هاذ، وخصك تيجيب هاذ.. عندنا مشاكل كبيرة.

والسيدة الوزيرة عندنا مشاكل أخرى خصكم تشوفوا كيفاش تديروا لنا للضمان الاجتماعي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار انتهى الوقت.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

كبح جزء كبير من الأمطار، وتنظيم سيلانها وتغيير اتجاهها لتفادي الأضرار والخسائر التي تلحق بالسكن والسكان.

وأود أن أشير هنا إلى المخطط التوجيهي لمدينة مراكش، التي صودق عليه سنة 1995، وكان قد سطر من بين مشاريعه إنشاء حزام أخضر جنوب المدينة، لكنه لأسباب تم التخلي عنه، وكان من شأنه التقليل من مخاطر الفيضانات التي تعرفها المدينة من جهة الجنوب، أو على الأقل خلق منطقة عازلة لحماية الحنادق التي خصصت لهذه الغاية والتي تعرف رمي الأزبال والأتربة.

أيضا المساحة الخضراء وما لها من دور فعال في حماية من التصحر بتهيئة الرمال وتقليل الزواجر الرملية، أيضا الأحزمة الخضراء يمكن توظيفها للحفاظ على المناطق الفلاحية بجوار المدن والتي تعرف تقلصا وتهديدا، وأيضا كأداة لإعداد وتهيئة التراب يجعلها حادا للتوسع العمراني وإعادة توجيه التعمير، هذا لما يمثله التوسع العمراني من تهديد للتنوع البيولوجي.

الأحزمة الخضراء أيضا موروث ثقافي واجتماعي، على سبيل المثال نجد أن حدائق أكادال، النخيل والعربات موجودة على هامش مراكش، كانت مرتبطة بالزهات وبالطنجية المراكشية.

وختاما ولما تمثله هذه الأحزمة على المستوى البيئي، الاجتماعي، الثقافي، ولما تتعرض له من الإهمال والتدخلات الغير ملائمة لطبيعة المجال رغم وجود دراسة الآثار، إلا أنه نعرف أن هناك تدخلات غير ملائمة للمجال، وهذا يكرس تدهورها المستمر وتقليل حجمها.

لذا، ندعوكم، السيدة الوزيرة، نحن في فريق العدالة والتنمية، إلى وضع إطار قانوني ومؤسسي خاص بهذه الأحزمة الخضراء، سواء لحمايتها أو لخلقها وتعميمها على مستوى الوطن وتحديد مسؤوليات ومهام كافة المتدخلين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أنا ابغيت تتفاعل معاك على ثلاث مستويات:

المستوى الأول، هو واحد النداء المغربيين والمغاربة وأنا عارفة أن النظافة هي من عمق الحضارة المغربية، وبالتالي اليوم عفاكم والله يخليكم أي رمي للأزبال في المساحات الخضراء هي كتكلف المواطن والدولة المغربية التدهور البيئي، وكيف ما قلت وأكرره كثير من المراحل 33 مليار، 3.51

الخضراء للمدن المغربية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أولا لا بد من الإشارة أنه الحمد لله في بلادنا في إطار تقاسم السلط، اليوم الجماعات الترابية من اختصاصاتها الذاتية ما يقع في نفوذها الترابي من اختصاص لتدبير المساحات الخضراء.

ولكن في إطار الشراكة والمسؤولية المشتركة لنا جانب التشريع والرقابة الذي يؤطرهم بالطبع القانون 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، ثم الرقابة البعدية التي تؤطرها المرسوم المتعلق بالشرطة البيئية التي حقيقة اليوم احنا مساءلين على المستوى الوطني في كل ما يمكن ولكن الذي يجب أن نعمله هو أن نؤهل بلادنا باش الاختصاصات لكل قطاع ولكل سواء على المستوى الأفقي وكذلك على المستوى الترابي.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى الخلية التي أصبحت اليوم خلية مؤسساتية داخل الوزارة تشتغل على الرقابة القبلية والرقابة البعدية بحيث أنها كتجرد بشكل دوري ما يمكن أن تراقبه ثم اتخاذ الإجراءات العملية بالتنسيق مع المديرية الجهوية ديالنا، وكذلك بالتنسيق مع السلطة الترابية من أجل، ما كمشيوش في الحل الإشكالي الآني ولكن في استدامة الحلول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على المعطيات التي تفضلتم بها، وأريد أن أؤكد على أهمية الأحزمة الخضراء من جانب البيئة الصحية للسكان كونها تمثل الرئة التي ينتفس من خلالها المدن وهو ما نص عليها القانون الإطار بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

أؤكد أيضا على أهمية هذه الأحزمة في ظل ما أصبحت تعرفه كبريات المدن من ارتفاع التلوث الحاصل بسبب التوسع في الأنشطة الصناعية والسياحية وانبعاثات وسائل النقل فضلا عن طبيعة التخطيط الحضاري وما يتطلبه من رفع معدلات المساحات الخضراء للفرد من معدلات هزيلة إلى معدلات تصل إلى 10 أو 12 متر مربع للفرد.

نشير أيضا إلى دور الأحزمة الحيوية في محاربة الفيضانات، حيث يمكنها

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

السيد المستشار المحترم، هو هاذ السؤال يتعلق بمدينة العيون ويتعلق بمدن أخرى، وهنا نتقول لك السيد المستشار المحترم أننا في كتابة الدولة للتنمية المستدامة لأول مرة تديرها واحد العمل منهجي وتشاركي مع المؤسسات خاصة المكتب الوطني للماء والكهرباء، على أساس أن نحل المشكل في عمقه، والحمد لله، هاذ العام راه غادي في إطاره الرقابي درنا تقريبا الرقابة ومشاط الشرطة البيئية ودرنا العمل في كل المدن اللي عندها هاذ الإشكال.

فيما يتعلق بالعيون كيف ما تعرفوا، أن إحداث المحطة الحرارية أصلا مؤطرة بالقانون ديال الموافقة البيئية، بقرار عاملي وبالتالي كين دفتر تحملات، فيه كين هاذ الإشكال ديال أن ملي تتكون الذروة، الطلب ديال الكهرباء بالذروة تيكون كذلك تسريع الإنتاج في المحطة، مما يؤدي إلى.. وبالتالي هذا الفعل فاش كانت عندنا شكايات من مختلف الشركاء دبالنا خاصة في مدينة العيون، مشات الشرطة البيئية في شهر 7 داروا التقرير، أحنا نتواصل لحل المشكل سواء في العيون أو في المدن الأخرى المعنية بهذه الإشكالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

السيدة كاتبة الدولة،

هو بطبيعة الحال يعني ننقل لكم انشغال ساكنة مدينة العيون حول هاذ الموضوع ديال المحطة الحرارية، واللي هو بطبيعة الحال هاذ الانشغال ليس مبني من فراغ وهو شي حاجة هاذ المشروع ديال المحطة الحرارية كان مبرمج في مدينة أيت ملول، ثم تم إعادة ترحيل المشروع إلى مدينة تزنت ليم توطينه مؤخرا في مدينة العيون.

هذه المحطة الحرارية، كيف قلنا، يعني أول شيء هي تنبعث منها انبعاثات غازية اللي هي مرئية ثم كذلك روائح كريهة، هذه المحطة الحرارية تتواجد بالمدخل الغربي يعني تحت تأثير الرياح السائدة اللي تتجني من الشمال الغربي، أي انبعاث غازي يخرج من هذه المحطة فهو يتجه مباشرة إلى مدينة العيون.

ثم إن هذه المحطة هي على الضفة الجنوبية لواد الساقية الحمراء واللي يعني شكل الشريان الرئيسي للفرشة المائية لتزويد مدينة العيون بالماء الصالح للشرب، إذن هذه الانشغالات ديال الساكنة هي مبررة.

ثم كذلك السيدة الوزيرة، أحنا متأكدين أنه التنمية لا بد لها من طاقة، والطاقة ولكن فيها مصادر الطاقة اللي تكون ملوثة ومصادر اللي هي تكون

من الناتج الوطني الخام، بالتالي عفاكم راه من اللي كترمي الأربال، ماشي وله الأثر الصحي، ممكن وأنا أقول وأتحمل المسؤولية ممكن أن يتسبب في موت أحد.. في موت سواء برا أو مجرا.

الميكلة إلى أمشت إلى قبطت شي نوع من الأسماك الكبيرة ممكن.. وبالتالي هذا رجاء، وأنا عارفة المغرب أصلا الحضارة والثقافة المغربية.

المستوى الثالث، واحنا كنحضرنا السياسة الوطنية المناخية اللي فيها بعدي التأقلم والتكيف، اللي هو المفترض في كل جهة، جهة خص يكون عندنا واحد (la valeur limite) ديال المساحات الخضراء اللي بإمكانها كتحاصروا التغير المناخي اللي أصبحت بلادنا جزء من البلدان اللي كنعاني، وخير دليل هو ما وقع المسؤول على مستوى العامل والمؤشر الثاني هو نذرة المياه، وبالتالي في نفس وأكرر هذا النداء أن نحافظ على بيئتنا من هذا المنطلق هذا.

المستوى الثالث، هو أننا في عمق تنزيل ديال الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، اللي فيها ثلاثة ديال المحاور إستراتيجية، وعلى مستوى التراضي فيها إجراءات في هاذ الإطار هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، انتهى الوقت.

السؤال الثاني موضوعه، الغازات المنبعثة من المحطة الحرارية بالعيون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

موضوع سؤالنا اليوم، يرتبط بالمحطة الحرارية بمدينة العيون المتواجدة بالمدخل الغربي، والمقامة على مساحة تقدر ب11 هكتار وتقريبا قدرتها الإنتاجية 72 ميغاوات.

هذه المحطة الحرارية تشتغل بمادة الفيول وهي تخلف مجموعة من المخلفات الغازية والصلبة والسائلة.

سؤالنا اليوم السيدة كاتبة الدولة هو عن الإجراءات المتخذة من أجل الحد من تأثير هذه المخلفات على صحة الساكنة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

التأقلم التكيف باش نمشيور أننا ما يكونش الضرر ماشي فقط للسكانة، للسكانة والبيئة لأن هذا عندو علاقة بالتهديد يهدد المنظومة الإيكولوجية، ولكن أنا كنعقول لك على المدى المتوسط والبعيد إن شاء الله في بلادنا غيكون الأول إقليميا أنه تكون عندو طاقات بديلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا انتهى الوقت السيدة كاتبة الدولة، انتهى الوقت شكرا، ونشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها في هذه الجلسة.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه العناية بالأشخاص في وضعية إعاقة بالوسط القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،
السيدة الوزيرة،

يعاني الأشخاص في وضعية إعاقة بالعالم القروي من ظروف صعبة في ظل غياب المراكز والمدارس والجمعيات والمساعدات والدعم الاجتماعي، فماذا أتم فاعلون لانتشال هذه الفئة من معاناتها؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
السيد المستشار المحترم،

أولا، هذا سؤال مهم جدا، على اعتبار أن الأرقام التي أفرزها البحث الوطني الثاني كيقول بأن الإعاقة في المغرب هي 6.8%، ولكن ملي تنجيو نشوفو نسبة الإعاقة في المجال القروي كنعلاوها 41.5% من هاد المجموع ديال 2.5 مليون يعني نسبة كبيرة جدا.

ونزيد ندقق معك أن 56% من هاد 41.5% تعاني من الإعاقة من متوسطة إلى عميقة، إذن بالفعل كائنة واحد الشريحة في الوسط القروي التي تحتاج منا أن ندبر أمرها ليس بشكل مختلف ولكن أن نركز عليها، لأننا فاش وضعنا سياسة عمومية وخرجنا منها واحد المخطط تنفيذي وطني،

نظيفة، لا يعقل أن مدينة العيون تكون محاطة من مجموعة من الحظائر اللي تنتج لنا الطاقة النظيفة، أخفنيير اللي فيها الطاقة الريحية، طرفاية اللي فيها الطاقة الريحية، دشيرة فيها محطة يعني شمسية، كذلك في فم الواد الطاقة الريحية، يعني مجموعة من الحظائر اللي تنتج لنا الطاقة اللي هي نظيفة ثم لازلنا نعتمد على المحطة الحرارية اللي تخلف هذه المخلفات اللي نعتبر عنها بأنها مضرّة بالبيئة.

السيدة الوزيرة،

نطالبكم بإجراءات اللي تكون تعطينا عناصر تكون مقنعة للسكانة، ما شي تقدموا فقط دراسات اللي تكون قبلية ديال تأثير البيئة، خصنا تكون عمليات في عين المكان وتفعلوا الرقابة ديال الدولة على منشآت، ما شي فقط تكون رقابة على القطاع الخاص ولكن كذلك على المنشآت ديال الدولة باش تكون يعني هاذ التأثير على البيئة يكون مدروس ويكون معروف على انه الانبعاثات تكون داخلية في إطار ما هو مسموح به دوليا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نتفق حتى واحد ما يختلف حول أولا لايد أن نوجد تعاوننا توازنا في معادلة صعبة، شقها الأول هو أننا خصنا التنمية، خصنا الطاقة، خصنا الطاقة بالمحطات الحرارية لأن متعلقة بواحد الذروة، بالتالي واحد المنحي اللي ما يمكنش ملي تتوقفو غادي يوقف الضوء ماشي في العيون ولكن غادي يوقف في واحد الجهة كاملة، ولكن في نفس الوقت خصنا نمشيو لعملية التخفيف اللي دارها العالم كله، عملية التأقلم والتكيف.

هذا هو موضوع أولا العمل اللي درنا منهجي منذ تعيين الحكومة إلى اليوم، بحيث أن اليوم عندنا تقريبا التشخيص الكامل ولكن مع الشركاء ديالنا كنعاولو أن تكون عندنا حلول كيفما قلتي إجرائية، ونظمنا السكانة أن الحمد لله هذا الملف الحمد لله فيه نقاش هذا هو اللي أول مرة كين نقاش مؤسساتي مع المكتب الوطني، هذا كين لجنة يحضرها جميع المدراء وكيتراسوا كيفاش ممكن نخلو الإشكال على المستوى الوطني هذا المستوى الأول.

المستوى الثاني، هو أن المغرب إن شاء الله بالتبصر ديال جلالة الملك اللي منذ عقدين قرر أن تكون لنا إستراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية، اليوم المفترض أن إن شاء الله على المدى المتوسط أو القريب ما غاديش نقاو نحتاجو للذروة في بلادنا باستعمال الفيول، بالتالي نصبرو شوية غادي نديرو

هي التي يجب فيها الاستعجال، هذه الأمور السيدة الوزيرة يجب أن تتعاملوا فيها بجرأة مبالغ فيها والكل سيصنف لكم، لأن هؤلاء الأشخاص لا ينتظرون.

الآن تقريبا واحد المليون ديال الأشخاص في وضعية إعاقة في العالم القروي محرومون من التمدن، محرومون من الولوج لأبسط الخدمات الاجتماعية، بل منهم من لا يخرج من بيته إلا إلى القبر، لأنهم حتى ذلك الأدوات التي توفرها بعض الجهات لا يصلون إليها، مثلا هناك المجالس العمالات والأقاليم والجهات توفر كراسي وعكاز، ولكن يجب أن يبحثوا هم عنها، والقليل من يصل إليها.

إذن أن مثل هذه الأمور يجب، على الأقل نديرو آليات كما درنا البحث نديرو خريطة الإعاقة في العالم القروي، وبقاوا احنا نوصلو عن ذلك الناس ندورو فيهم ماشي ننتظر أن يأتون إلينا، كين كراسي يأكلها الصدا في بعض المستودعات ديال التعاون الوطني والعمالات، ولكن هناك أشخاص يبحثون عنها، ثم أنه علاش أن مثلا على الأقل الرعاية الطبية نقاوا نستهدفو هؤلاء العاجزون على الحركة داخل بيوتاتهم. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب تفضلي.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

غير ابغيت نقول لك، السيد المستشار، راك أكدي بأنه احنا في سنة 2014 عاد درنا البحث الوطني الثاني، وبنينا على نتائج هذا البحث باش خرجنا السياسة العمومية في نفس السنة 2014 وخرجنا المخطط في 2015، والآن طبعا راه العمل غادي بموجب إستراتيجية اللي هي مبنية على الالتقاء بين جميع المتدخلين.

اللي بغيت نعاود نأكد عليه هو أن هاد الشئ اللي كتقول طبعا ما خافيش علينا وعارفين بأن هناك بعض الحالات من هذا القبيل، يعني أسر التي تحتاج إلى دعم مباشر، القانون الإطار 97.13 يحيل على قانون للدعم الاجتماعي وليس نضا تنظيميا، وبالتالي هذا واقف على أن نحدد نظام لتقييم الإعاقة باش يتعطى هذا الدعم في إطار الاستهداف اللي مشغلة عليه الحكومة الآن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني موضوعه، ظاهرة الأطفال المتشردين بالقرى والمدن المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، السيدة المستشارة، تفضلي.

فهذا يهم الشخص في وضعية إعاقة سواء كان في الوسط المدني أو كان في الوسط القروي، لكن هنا حاجة ماسة للتركيز على هذه الفئة، خصوصا فيما يتعلق بالتمدرس.

اليوم القانون الإطار 97.13 اللي هو متعلق بالنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة كيقول لك بأن التمدن ديال الأشخاص في وضعية إعاقة جزء لا يتجزأ من المنظومة التعليمية.

الآن القانون الإطار اللي غادي يجيكم ديال التربية والتكوين حتى هو يؤكد على أن الرفعة الرابعة هو التمدن، وبالتالي فوق ما كانت واحد المؤسسة عمومية في القرية غادي تكون كذلك هي مجال ديال التمدن ديال الأشخاص في وضعية إعاقة.

ثانيا، صندوق التماسك الاجتماعي لا يستثني الأطفال في وضعية إعاقة اللي كابين في القرى من خدماتها، كيفما تيقدهما في المدينة، فهو يقدمها في القرية وانتوما تتعرفوا بأننا خرجنا الخدمة ديال توزيع الأجهزة والأجهزة التعويضية وكذلك المعينات من الرباط ودينها للمدن، فهي موجودة الآن تريايا كذلك في المجال والوسط القروي، لكن لا بد أن نبذل جهد أكبر من أجل العدالة الجالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لك الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب تفضل.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيدة الوزيرة.

طبعا اطلعت على البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، هو بحث قيم وغني، والمفروض بعد أن كان قد أنجز قبل 10 سنوات بحث أول حسب ما يقول هو المفروض هو أنه تجميع المعطيات الكمية والنوعية لبلورة استراتيجيات جديدة تستجيب لهذه الحاجيات.

إذن ذاك البحث كان من المفروض يكون منطلق حقيقي ومن خلال بلورة برامج استعجالية، خاصة وأن هذه الفئة تعاني في الوسط القروي أكثر مما تعانيه في الوسط الحضري لغياب البنيات التحتية.

وأنا سأذكر مثلا للأسف حيا عشته وأعيش من خلال زيارة بعض هاذ الأشخاص، وصلنا نداء استغاثة من أسرة لها شخص في وضعية إعاقة، في إطار جمعية عمل اجتماعي، وقمنا بزيارة تلك الأسرة فوجدنا امرأة عجوز في أزدل العمر، ولها ابن معاق حركيا وذهنيا، يجلس على حصيرة من البلاستيك يأكلها، يأكل أطرافا منها جوعا، فقالت لنا المرأة العجوز ماذا أنا فاعلة به؟ أنا أيضا لا أقتات إلا عند الأسر القريبة مني، إذن هذه الوضعية.

ثم أن خروج القانون الإطار منذ 2016 في الجريدة الرسمية فيه ما ينص على المساعدة المالية والمادية والدعم الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص والأسر المتكفلة بهم، ويربط الأمر بنص تنظيمي لم يصدر بعد، هذه الأمور

واضح للسياسة الاجتماعية وعجزها، وهو ما أكدنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل في مناسبات عديدة، خاصة في علاقتنا مع المنظومة التعليمية. إن أطفال الشوارع يعيشون الفصول وتقلباتها تحت لهيب الحر ووتفة القر، وهنا لا بد من الإشارة إلى أطفال المغرب العميق الذين يعانون من الثلوج وقساوة البرد، في غياب تام للبنية التحتية واتخاذ الحلول الجذرية والضامنة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي عوض المقاربة الإحسانية الموسمية.

وللإشارة، السيدة الوزيرة، إن عدم التزام الدولة بتعهداتها خصوصا في مجال حقوق الطفل وعدم الأخذ بعين الاعتبار متطلباته في رسم السياسات العمومية وغياب رؤية إستراتيجية للقضاء على هذه الظاهرة وجعلها قضية مجتمعية تتداخل فيها الجهود على كل المستويات المؤسساتية والجمعيات المهتمة، كل هذا لن يؤدي إلا لاتساع الهوة بين أطفال شوارع مشردون وبين مجتمع متأسك متضامن ومستقر.

ولابد، السيدة الوزيرة، من التذكير أنه أصبح من الضروري إضفاء الإلزامية على قوانين تحمي الأطفال من سوء المعاملة والإهمال، ولابد أيضا من بناء شبكة اجتماعية لتقديم الخدمات لهم وإعطاء أهمية للنواة، ألا وهي الأسر، وخصوصا من هم في وضعية صعبة والتكفل بالأهتات العازبات ومساعدتهن على الاندماج وتحسيسهن بمسؤولية الأسرة ومواجهة العنف والاستغلال البشري الجنسي والاقتصادي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لك الكلمة السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا الفئات ديال المجتمع دائما عندما يتعلق الأمر بحقوقها سيبقى أن هناك خصاص، يعني مھما نتنج من الإستراتيجيات والسياسات والخدمات دائما، غادي يبقى واحد الخصاص، لكن لا بد أن نؤكد أنه ما يمكن لناش بحضور سياسة عمومية لحماية الأطفال اللي هي عندها مخطط، اللي هي عندها آليات ديال التتبع من بينها اللجنة بين الوزارية اللي انعقدت أكثر من خمس مرات - نقولو - في غياب إستراتيجية وفي غياب التقائية، لأن أساسا السياسة العمومية المندمجة تعني أن هناك التقائية بين جميع المتدخلين وأنا لا نعتمد المقاربة القطاعية، نحن نعتمد مقاربة ديال سياسة عمومية مندمجة، فذلك ما كين علاش نقولو كلام اللي هو ينافي الواقع.

والنقطة الثانية، أتم تعلمون أن هذه الحكومة أعطت الأولوية للتعليم والصحة، أعطت الأولوية للتعليم لأنها تعلم علم اليقين أن الطفل، وهو في عمق اهتماماتنا، لأن مستقبل بلادنا نفسه مرهون بهذا الطفل، إلى ما

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات البرلمانيون المحترمون،

نسألكم السيدة الوزيرة عن إستراتيجيات وزارتكم للحد من ظاهرة الأطفال المشردين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

طبعا يطول الكلام لكي نعرض عليكم الإستراتيجية بشكل عام، ولكن نقولو لكم بأنه أولا أطلقنا سياسة عمومية لحماية الطفولة، بناء على التقييم ديال البرنامج الذي كان من قبل أولا.

ثانيا، أنه أطلقنا مجموعة من البرامج من ضمنها برنامج يستهدف المشردين من الأطفال، وهو برنامج مدن بدون أطفال في الشارع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيدة الوزيرة.

إن ظاهرة أطفال الشوارع المشردين معضلة مقلقة تهدد البلد ونتيجة طبيعية لفشل السياسات العمومية في المجال الاجتماعي، وهي مظهر صارخ من مظاهر خرق حقوق الطفل، بما يتناقض وما يقره الدستور المغربي ومدونة الأسرة بشأن الطفل والمواثيق الدولية والتزامات المغرب بأهداف التنمية المستدامة.

والخطير أن الظاهرة تتفاقم يوما عن يوم وأوضاع هذه الشريحة مزرية للغاية، ويمكن أن نعثر على هؤلاء الأطفال بالمحطات الطرقية والقطار والساحات وأبواب المقاهي والمطاعم والأماكن المهجورة وحول القمامات وأمام أبواب العارات، مدمنون يتعاطون أرخص أنواع المخدرات.

يشكل هذا الوضع وصمة عار على جبين المسؤولين، حكومة ووزارة وصية ومؤسسات اجتماعية، سيما أن رقي الدول يقاس بدرجة اهتمامها بأطفالها وتوفير الحماية الشاملة والدائمة لهم، ومعلوم أن أسباب الظاهرة متعددة ومنها الفقر والبطالة والسكن العشوائي والتفكك الأسري والعنف الأبوي والهدر المدرسي وتدني الوعي وقصور التنشئة والتوجيه، وهذه العناصر مجتمعة تؤكد السيدة الوزيرة على غياب سياسة التقائية وتقصير

اتنوما داخل هاته القبة المحترمة، بما يعني أن هناك، أولاً عمل الذي كان يقوم على تشخيص ديال واقع هذه المؤسسات من 2012 حتى ل 2014، من بعد خرجنا آلية من آليات الإصلاح التي هو القانون، والتي هو القانون 65.15 التي كينسخ القانون 14.05.

ثانياً، هناك عملية تقريبا منذ 3 سنوات لتأهيل البنيات ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بديها بمؤسسات ديال المسنين التي تقدر نقول اليوم بالنسبة للمؤسسات ديال المسنين المرخصة ما بقاش شي واحدة التي عندها شي احتياج أو خصاص بلا ما تقدمو لها ما تنتظره.

ثانياً، الآن في إطار تعبئة الأموال من مؤسسات وطنية، ولا بأس أن أذكرها (La CDG) اليوم كندعم إصلاح البنيات ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية ديال الطفولة وغنتقلو فيها بعد في البرنامج ديالنا الطويل لمؤسسات الإعاقة.

بغيت نقول كذلك أنه هاذ السنتين أحدثنا 40 مؤسسة متعددة الوظائف لصالح النساء والتي كيستقبلوا كذلك النساء المعنفات، بناء على قانون العنف التي كيشير أن المرأة المعنفة التي ما عتبقاش في البيت ديالها والتي ما عندهاش فين تمشي، أنها تمشي بعد مؤقتاً لمؤسسة الرعاية الاجتماعية، وكنشيروا لهذا¹ (Les EMF) التي هيهاي توضعوا لهذا الغرض. كنبغي نقول كذلك بأن مؤسسة الرعاية الاجتماعية هي كذلك للعاملين الاجتماعيين، القانون أو مشروع القانون ولا نقول المساواة ذات مشروع القانون ديال العاملين الاجتماعيين التي كايبة عند الأمانة العامة، راه حنا الآن كنشغلو عليه باش يخرج في أقرب الأوقات، وبالتالي إصلاح المنظومة كله سيكمل بإصلاح البنيات وتأهيلها وبالآلية القانونية 65.15، وكذلك بتكوين العاملين الاجتماعيين.

وفي هاذ السياق كذلك نذكر بأن المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة تابع للوزارة، دخل لمنظومة (LMD) وأصبح مؤسسة ديال التعليم العالي، وبالتالي غادي يبدأ يخرج العاملين الاجتماعيين أو المتخصصين حسب نوع اشتغالهم والمؤسسة كذلك التي يشتغلون فيها سواء كانت دار المسنين ولا ديال الأطفال ولا ديال ذوي الإعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيدة الوزيرة.

من طبيعة الحال نحن نثمن الاشتغال ديالكم في ظل هاذ الوزارة، نثمن هاذ الاشتغال لا على المستوى التشريعي، لا على مستوى إنزال واحد المجموعة ديال البرامج، برنامج مواكبة، الارتقاء إلى آخره، لكن السيدة

علمتيهش وإلى ما أهلتيهش كتخسرو هو كتخسر كذلك ما يمكن أن يجنيه الوطن من تأهله.

القضية الثالثة هي التي متعلقة بالشبكة ديال المؤسسات، أتم عارفين بأنه كايين مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي هي اليوم كئاهل لصالح الطفل؛ ثانياً، كايين المراكز ديال حماية الطفولة، كايين (Le SAMU) التي هو البنية التي تقدم خدمات في الشارع وتنقد الكثير من الأطفال من الشارع، لكن تعلمون كذلك أن من الأسباب ديال وجود الأطفال في الشارع هي أسباب اجتماعية، في عمقها الخلافات الأسرية والمشاكل الأسرية.

لذلك اليوم أنا كتقول بأن العمل ديال الحكومة فيما هو ثقافي، فيما هو اجتماعي، فيما هو علاقتي راه ما يمكنش تقوم به الحكومة فقط، لا بد أن يقوم كذلك المجتمع المدني الأفراد حتى كل المؤسسات ديال البلاد بالتعبئة الثقافية والاجتماعية لصالح الأسر، باش تبقى أولاً متماسكة، باش يبقى عندنا ذاك التماسك الاجتماعي التي هو ضروري لدفء يحتاجه الطفل ويبقى في الأسرة ديالو وما يخرجش لبرا.

فهنالك محمد لا بد أن تبذله الدولة في دعم الأسر، ولكن هناك محمد التي خاص يقوم به الآخرين التي هو بالمحاضرة، وكذلك بتأهيل هذه الأسر باش تبقى محافظة على الأعضاء ديالها كاملين الأطفال والمسنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونواصل دائماً مع قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، والسؤال الثالث موضوعه وضعية المؤسسات الخيرية ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن وضعية الرعاية الاجتماعية والإجراءات المزمع اتخاذها لتجاوز الإشكالات نساآلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،

أولاً السؤال هو محم في سياق مناقش اليوم مشروع قانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية في مجلس النواب من بعد ما صادقتوا

¹ Espace Multifonctionnel des Femmes.

الوقت المناسب وكنعطيها دعم سنوي، إذن ما عندناش الحق لا نغلقو ولا تمنعو لا نقلصو، هذه الأولى.

الثانية، أننا نرصد ما يتجاوز 148 مليون 800 ألف درهم لهذه المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية، وبالتالي احنا واصلين للسقف ديالنا في دعم هاته المؤسسات من الناحية المالية.

الآن بالنسبة لدور الطالب والطالبة نتمنا أن وزارة التربية الوطنية تكون حاضرة في تأهيل هاته المؤسسات وتتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بهذه المؤسسات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة.

ونواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه توفير المترجمين للأمازيغية في المحاكم المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، السي الحو تفضل.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات الوزيرات،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا "أسكاس أماينو إغودان أدجيحي ربي أكسان إيايفان أسكاس إن شاء الله، نسودان ستور أسناير أنشتافكرا تامورت.

السيد الوزير المحترم،

في إطار المصالحة الثقافية واللغوية التي أرسى أسسها دستور 2011، وبالنظر لوجود صعوبات التواصل أمام المحاكم لفئة واسعة من المغاربة الذين يتحدثون الأمازيغية فقط أو لا يتقنون النطق والتعبير بالعربية.

نسألكم السيد الوزير عن أسباب تردد الحكومة في توفير مترجمين للأمازيغية في المحاكم المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أوجار وزير العدل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمون،

أولا أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على إثارة هذا السؤال حول توفير المترجمين للأمازيغية في المحاكم المغربية كما تفضلتم لكل المشاكل الناتجة عنه في جميع درجات التقاضي.

الوزيرة، أثارنا ما هو متضمن في إحدى التقارير من تقليص العدد ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية سنة 2013 كانت 1347، التقرير يتحدث عن التقليص ديالها في حدود 255 مؤسسة، بغيناكم تتوروا الرأي العام لأن هاذ الشئ تثار في الصحافة.

الأمر الثاني، هو القضية ديال المستفيدين والزلاء في هاذ المؤسسات بالتعدد ديالها، لا المسنين ولا المعنية بالمدرس ديال التلاميذ والطلبة ولا المرأة في وضعية صعبة إلى آخره، هاذ الزلاء من طبيعة الحال هناك محمد مبدول ولكن مازال هناك تقصير.

نعطي النموذج ديال دور الطالبة مثلا في إقليم ديال تارودانت، أتما كتعرفوا أن هذا موسم ديال البرد، الزلاء، الطلبة هناك مع البرد القارس كين نقص في التغذية، نقص في الأغطية، نشكر المجتمع المدني اللي بذل واحد الجهد، أنت أشرت أن الوزارة والدولة غير كافية، ولكن سيدنل محمد من قبل المجتمع المدني.

تذكرو أيضا واحد الخطوة جريئة دارها المجتمع المدني في جاعة "النحيت" بحيث عوض أن يسلم مجموعة من التلميذات في حدود 50 تلميذة للهدر المدرسي، باعتبار أن ما كينش دور ديال الإيواء ديالها لا في "إغرم" ولا في تارودانت، تم تحويلهم إلى أيت ملول، وهاذ الجمعية تحتاج مزيد من الدعم لإنقاذ هؤلاء التلميذات، وفي انتظار بناء مؤسسة الرعاية الاجتماعية في "إغرم" اللي تمت في إطار التنمية البشرية، واللي نتمنا قريبا يعني باش يتم الإنجاز ديالها.

القضية الثالثة، هو الأطر والمستخدمين ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، طبيعة الحال التكلف أو الاعتماد على تقديم الخدمات من قبل قلة، باعتبار أن الموارد البشرية في هاذ المؤسسات كلها قليلة، ثم أشرت إلى القانون ديال هاذ المستخدمين اللي نتمنا باش يكون الزيادة في الموارد البشرية، ولكن أيضا تلبية مجموعة من النقط المدرجة في الملف المطلي ديالهم، تحسين الجانب المادي، تحسين الخدمات الاجتماعية لكي يقوموا بالأدوار ديالهم في جو سليم.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نقول للسيد المستشار المحترم أن هاذ الكلام ديال تقليص المؤسسات أنا لا علم لي به، لأنه لا يمكن للقطاع أن يتدخل لتقليص المؤسسات، لأن أصلا إحداثها بمبادرة مدنية، وهي مؤسسات تسيرها جمعيات، ونحن نواكبها ونمارس الرقابة، نرخص لها، وكذلك نتدخل في

ثم يختار المواطن والمتقاضي اللغة التي يريد أن يتقاضي بها؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم التعقيب تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا جزيلًا السيد الرئيس.

السيد المستشار أنا اتفق تماما مع ما تفضلتم به وأود أن أحيي تفاعل كل الفرق في لجنة العدل واستعداد الجميع لمعاودة النقاش في قانون التنظيم القضائي، وفيه معطيات نحن مستعدون للتفصيل فيها.

كما أننا بصدد اتخاذ واحد العدد ديال الإجراءات مرافقة منها التفكير في ترجمة الكثير من المطويات والمنشورات والنصوص كمرحلة من مراحل تفعيل الرسمي للأمازيغية، ولكن اللي أساسي الآن هو أن التنظيم القضائي اليوم يوفر هذه المقتضيات ويقننها ويجعل اللغة الأمازيغية لغة للتقاضي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه إشكالية مذكرة البحث الصادرة بشأن استيفاء الغرامات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يواجه بعض الأشخاص الذين يكونون موضوع مذكرة بحث معاناة ولاسيما منهم الذين يعبرون الحدود، حيث يتم اعتقالهم بغية ترحيلهم إلى مقر المحاكم الصادرة عنها الأوامر بإلقاء القبض رغم استعدادهم للأداء الفوري للمبالغ الصادرة في حقهم، وهو ما يفوت عليهم فرصة السفر وما ينجم عنها من معاناة مادية ونفسية.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من هذه الإشكالية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

لا بد من التأكيد على أن اللغة الأمازيغية حسب الفصل 5 هي لغة رسمية بالدولة، وهي رصيد مشترك لجميع المغاربة، في انتظار صدور القانون التنظيمي للأمازيغية، تنزيلا للمقتضيات الدستورية بشأن تفعيل اللغة الأمازيغية ومن أجل تيسير التواصل بين المتقاضين والقضاء أثناء انعقاد الجلسات، تم إدراج مقتضى في مشروع قانون التنظيم القضائي الموجود اليوم أمام لجنة العدل بمجلسكم الموقر.

هذا المشروع أو هذا المقتضى يحول لكل من المحكمة وأطراف النزاع والشهود إمكانية الاستعانة بترجمان محلّف أثناء الجلسات أو إذا ما كانت هذه الترجمان تكلف المحكمة بالترجمة شخصا ما بعد أن يؤدي اليمين الدستوري.

إذن المشروع هو أمام لجنة العدل في مجلس المستشارين، والاتصالات مع المكتب ديال اللجنة إن شاء الله ستسمح ببرمجة مشروع قانون التنظيم القضائي في الأيام المقبلة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المروحي:

شكرا السيد الوزير.

أولا، من المسلمات أن الأمازيغية لغة وثقافة وحضارة ملك للمغاربة أجمعين، والأمازيغية لغة رسمية للبلاد بجانب العربية، من المسلمات أيضا أن أكثر من ثلث المغاربة إن لم أقل أكثر لا ينطقون ولا يحسنون النطق والتعبير بالعربية، وهذه اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم.

التقاضي حق دستوري لكل المغاربة، فماذا عن هذا المواطن الذي أمام القضاء سواء مدعي أو مدعى عليه لا يعرف ماذا يجري وماذا يقال وماذا يكتب في قضية هو الموضوع فيها؟ هنا ربما يضيع الحق أو يصبح البريء مدان بفعل عدم تمكن هذا المواطن من التعبير عن طلب حقه أو الدفاع عن نفسه.

في الحقيقة السيد الوزير ملي تكلمنا على المترجمين هذا حد أدنى، حد أدنى SMIG بالنسبة لهاذ المواطنين، لأنه هاذ الترجمة تضمن للأجانب، وإذن حتى إلى وفرنا الترجمة لهاذ المواطنين راه مجال إلى للأجانب، وهاذ الشئ ما شئ معقول، إذن لاستكمال هاذ الحق الدستوري اللي هو التقاضي بعد أن تصالح المغرب مع ماضيه، بعد أن تصالح مع أمازيغيته وهي في طور التنزيل للمقتضيات الدستورية، يجب للعدل السيد الوزير أن يتصالح مع المواطن وهذا الشأن الأمازيغي شق منه، المواطن يجب أن يتوجه إلى المحاكم مطمئن بدون خوف، لكي يتصالح العدل مع المغاربة.

سؤال آخر السيد الوزير: متى ومتى ستكون الأمازيغية لغة للتقاضي،

واستمعوا لهم وقدموهم، ومشوا في سحب البطاقة الوطنية مدة شهر وشدهم كذلك وردوهم، وكين اللي مشي يقضي غرضو في الداخلة وجابوه من الداخلة حتى لإقليم طانطان، وعندنا حالات السيد الوزير نعطيهم لكم في لائحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة إذا رغبت في ذلك السيد الوزير، لترد على التعقيب تفضل.

السيد وزير العدل:

أنا جوبت على الموضوع المتعلق بالمراكز الحدودية حيث حقيقة كان الإنسان كيمشي يسافر ويمشي للحج فيفاجأ أنه عندو كذا.. إذا تحل هذا المشكل، ووصلت هذه السنة عندي في الإحصائيات أنه مبلغ الإكراهات اللي تنفذت في المراكز الحدودية 4 المليون وكذا، إذا كين تحسن.

والمغرب بلد قانون، في التنفيذ أحيانا تتوقع بعض الإرباكات إذا عندك بعض الحالات التي تعتبر أن ما تمس فيها تنفيذ القانون نحن رهن إشارتك، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعة الأطفال المحرومين من الوثائق وغير المعترف بهم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضل السي عدال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير هناك أعداد كبير من الأطفال الذين يعيشون في وضعية بدون عقود الازدياد وغير مسجلين في الحالة المدنية ولا يتوفرون على أية وثيقة لإثبات هويتهم وازديادهم، أو متخلى عنهم لأي سبب، ومنهم من لا يعترف بهم آباؤهم أو في نزاع مع أمهاتهم، لأسباب متعددة لكن الواقع هو غياب أي وثيقة تمكّنهم من ولوج التعليم العام سواء بالقطاع العمومي أو الخصوصي.

الصعوبة السيد الوزير تمكن في حرمان هؤلاء الأطفال من حق التمدرس، فما هي الوسائل القانونية التي ستمكّن هؤلاء الأطفال من حق التمدرس وإثبات وثائقهم وهوياتهم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال تفضل،

السيد وزير العدل:

شكرا جزيلاً لفريق التجمع الوطني للأحرار على هاذ السؤال، إذن هي إجراءات التحصيل مباشر وفق ما هو منصوص عليه في مدونة تحصيل الديون العمومية، مباشر التحصيل بواسطة الإنذار، الحجز، البيع ويمكن اللجوء حتى إلى الإكراه البدني وفق الشروط المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية، بطبيعة الحال لا يمكن اللجوء إلى مساطر التحصيل إلا بعد أن يتم تبليغ مقرر الإدانة مسبقاً للمدين إذا كان غايياً إلخ.

في هذا الموضوع بالذات اللي طرحته السيد المستشار المحترم، إذن لقد تقرر معالجة هذه الحالات خاصة العابرين للحدود، وفق إجراءات ضبطت بمنشور مشترك بين وزير العدل ووزير الداخلية ووزير الاقتصاد الوطني بتاريخ 29 أبريل 2009 حول تنفيذ الإكراهات البدنية بالمراكز الحدودية على المدينين بديون مدنية أو بالغرامات أو الإدانات التقديرية.

هذا المنشور دقق وحدد الدور الذي تضطلع به كل مصلحة انطلاقاً من توقيف المدين في المركز الحدودي إلى حين التصفية النهائية ملف التنفيذ، في حالة توقيف أحد الأشخاص المعنيين بالأمر في أحد المراكز الحدودية وإذا أعرب وأفصح عن رغبته في الأداء الفوري لما بذمته حتى يتمكن من متابعة سفره يقوم ضابط الشرطة القضائية باستخراج الإشعار بتوقيف الشخص المبحوث عنه ويقدمه إلى صندوق قاضي الجمارك والضرائب الغير المباشرة بالمركز الحدودي ليؤدي ما بذمته وهذا إجراء معمول به، وحل كثيرا من المشاكل بعد الأداء يتم الإفراج حالاً عن المكروه ويسمح له بمتابعة سفره ما لم يكن موضوع إجراء آخر شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أباحيني:

شكرا السيد الوزير على ما بذلتموه من مجهودات في فك هذه الإشكالية، إلا أن الشق الثاني من السؤال السيد الوزير هو فيما يخص إلغاء مذكرات البحث عندنا لائحة لمجموعة من الأشخاص تم إلقاء القبض عليهم من طرف الأمن الوطني وبالتالي تسلموا للضابطة القضائية للدرك الملكي وتقدموا بطبيعة الحال للنيابة العامة لكن مذكرة البحث لازالت جارية عنهم، بل تقدموا أكثر من مرتين أو ثلاثة.

إذا الإشكالية هو المطروحة هو في عدم التنسيق ما بين الدرك الملكي لإلغاء مذكرة البحث بطبيعة الحال هما تيعمر و محضر عند الضابطة القضائية للدرك الملكي في المركز الإقليمي ولكن واث بقات تما في المركز الإقليمي أو المركز الجهوي أو الإدارة المركزية؟

إذا الإشكالية كين عندنا أشخاص اللي تقدموا 3 مرات مشوا عند الأمن الوطني باش يصاوبو البطاقة الوطنية واعتقلوهم داوهم للدرك الملكي

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بطبيعة الحال هذا إشكال كبير وانشغال واسع هذه السنة انخرطت وزارة العدل بشكل فعال في حملة وطنية أعلنتها الحكومة ابتداء من شهر أكتوبر 2017 بهدف تسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية تنفيذا للقرار ديال المجلس الحكومي ديال فاتح يونيو 2017.

كان الأساس والهدف ديال تعبئة هاذ الوسائل هو أساسا يستهدف الحالات المتعلقة بعدم تسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية، إما لكونهم مجهولي النسب أو بسبب معاناة الآباء من صعوبات مادية أو جغرافية أو بسبب وجود نزاعات.. إلخ.

حقيقة فهاذ المجال تعمل مجهود كبير وفي وزارة العدل وجهنا دورية إلى المسؤولين القضائيين لحثهم على الانخراط لإنجاح هذه الحملة وتعبئة كل الموارد البشرية والتقنية بمختلف المحاكم من أجل تسهيل وتيسير الإجراءات وتبسيطها والحرص على اختصار الزمن القضائي، خاصة فهاذ القضايا المتعلقة بتسجيل الأطفال في الحالة المدنية.

وتم استحداث لجان جهوية وإقليمية وفرق متنقلة بتعاون بين مختلف الوزارات لإنجاح هاذ العملية، وهاذ العملية مكنت الحالات التي تتحدث عنها من الحصول على التسجيل اللي هو الوثيقة الأولية لضمان التمددس. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

السيد الوزير المحترم،

نتمناو على أن هاذ المجهود هذا يصفي هاذ الوضعية لأن الوضعية ديال هاذ الفئة وضعية صعبة، الولادة ديالهم في المغرب ما يمكنش باش يستنكرو وتسنكرهم السولة ديالنا، من حقهم على أنهم باش تسوا الوضعية ديالهم الإدارية ويمشيو للمدرسة ويصاوبو الراميد ويصاوبو الحالة الإدارية ديالهم، واستجابة كذلك مع السؤال ديال الفريق ديالنا فريق الاتحاد المغربي للشغل هاذ السؤال ديال المتشردين، نعم، هاذي هي الظاهرة المتشردين من هنا كيطلعو المتشردين ومن هنا كيبان المتشردين.

فلهدا كنتمناو السيد الوزير المحترم أنكم تديرو مجهود كبير باش تسويو الوضعية ديال هاذ الفئة، ثم ماشي شي فئة كبيرة إلى احصيتهم راه هي واحد الفئة فقط صغيرة تدير واحد الحملة وتسويو الوضعية ديالهم.

وهاذ الناس من حقهم على أنهم خلقو هنا في بلادنا وإلى لاحظتو في الدول الأجنبية مثلا في أوروبا الإنسان كيخلاق في المستشفى كيحصل على الوثائق ديالو الإدارية كيف ما كان، سواء كان أجنبي أو داخل التراب.

لهذا نتمناو السيد الوزير المحترم أنكم باش تديرو واحد المجهود وتسويو هاذ الوضعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السيد الوزير ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ونشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.